الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.20

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٠

الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

حلقة نقاش مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته

الرئيس المشارك يورنتي سوليس (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بالجميع – بمن فيهم السيد توماس ماركرام، المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيدة سيمونيتا دي بيبو، مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، والمشاركون في حلقة النقاش – في هذه الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة، المعقودة عملا بالقرارين ٧٢/٧٣ و ٩١/٧٣.

ويسرني أن أشارك في رئاسة هذه الجلسة مع رئيس اللجنة الرابعة، سعادة السفير محمد حسين بحر العلوم، ممثل العراق. وقد اتفقنا على أن نتناوب في توجيه أعمال الجلسة. وبناء على ذلك، سأترأس النصف الأول من مداولاتنا، وسيرأس الرئيس المشارك معي، السيد بحر العلوم، النصف الثاني.

لقد نظرت اللجنتان على مر السنين في مسألة تحديد أفضل السبل للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وحدها. وتناولت اللجنة الأولى في هذا العام المسائل ذات الصلة بهذا الموضوع في إطار البند ٩٦ من جدول الأعمال، المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“، وفي إطار البند ٩٨، المتعلق بنزع السلاح العام الكامل، والبند الفرعي (ث)، المعنون ”تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“. وتنظر اللجنة الرابعة في الموضوع في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٤٩ من جدول الأعمال، بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وتوفر هذه الجلسة المشتركة محفلا متكاملا لأعضاء اللجنتين للنظر في المسألة معا.

وقد عُمم برنامج حلقة النقاش المشتركة اليوم. وكما جاء في البرنامج، سننظر في جلسة اليوم في الموضوع العام المتمثل في التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته. وفي هذا السياق، سنركز أيضا على أربعة بنود فرعية لتشجيع إجراء حوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تفاعلي مركز ومنظم بين الوفود، وهي تحديد المسائل ذات الصلة باستدامة الفضاء وأمنه؛ وتقييم حالة عمليات الأمم المتحدة الأخيرة بشأن استدامة الفضاء وأمنه؛ وتبادل للآراء حول التعاون والتنسيق الدوليين، ولا سيما بشأن علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما وفيما يتعلق بخصائص عمليات الخبراء في مختلف هيئات الأمم المتحدة؛ وتحديد القضايا التي يمكن فيها للنُهُج المنسقة أن تنهض بالأهداف المنشودة منذ أمد طويل من أجل استدامة الفضاء وأمنه.

وسنستمع أولا إلى بيانين استهلاليين يدلي بهما السيد توماس ماركرام، المدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بالنيابة عن الممثلة السامية، والسيدة سيمونيتا دي بيبو، مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. وستعقبهما حلقة نقاش.

وأدعو الآن السيد ماركرام إلى مخاطبة اللجنتين.

السيد ماركرام (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بهذه الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة المشتركة الثالثة للجنتين الأولى والرابعة. وكما هو الحال بالنسبة للجلستين السابقتين، أود أن أشكر مكتب شؤون الفضاء الخارجي على تعاونه الوثيق في تنظيم حلقة النقاش هذه وعلى شراكته المستمرة.

تنعقد حلقة النقاش المشتركة هذه في ظل التحديات المتسارعة التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته على المدى الطويل، والتي تشمل تطوير قدرات فضائية مضادة تهدف إلى إلحاق أضرار وخسائر في سياق طائفة كاملة من أشكال العنف، من وسائل التشويش السيبرانية والإلكترونية إلى استخدام القوة الحركية. وتشمل هذه التحديات أيضا تطوير قدرات الاستخدام المزدوج، التي يمكن، إذا ما عملت دون شفافية كافية، أن تقوض الثقة وتؤدي إلى عواقب غير مقصودة وتحفز الجهات الأخرى الفاعلة في مجال الفضاء على اتخاذ تدابير مضادة، متذرعة بالحق في الدفاع عن النفس. وفي غياب قواعد متفق عليها، فإن الدور المتزايد للاستخدام العسكري للفضاء الخارجي وأهميته، بما في ذلك الأعداد المتزايدة من الجهات الفاعلة التي تعترف بالفضاء الخارجي كمجال لخوض الحروب، قد يشجع مزيدا من البلدان على السعي لامتلاك قدرات فضائية مضادة لحماية أصولها. وكما هو الحال غالبا فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى معالجة الآثار المترتبة على التكنولوجيات الناشئة، هناك خطر من أن تكون وتيرة العمل داخل الأمم المتحدة غير كافية.

ومع ذلك، فإن ثمة أسبابا تدعو إلى الأمل حتى في ظل بعض النكسات التي شهدناها خلال هذا العام. ومن المؤسف أن فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم يتمكن من اتخاذ الخطوة الأخيرة في الاتفاق على تقرير نهائي موضوعي. ومع ذلك، فقد أمكن، من خلال الإجراء المتكرر للنظر في مشاريع متعددة، إحراز تقدم هام في توضيح المفاهيم المحورية وتضييق هوة الخلافات وتحديد مجالات العمل في المستقبل. وعلى الرغم من عجز هيئة نزع السلاح عن عقد دورتها الموضوعية، أسفرت مشاوراتها غير الرسمية التي عُقدت في نيسان/أبريل عن تبادل مفيد للآراء ومناقشة أفكار جديدة في سياق صياغة توصيات بشأن تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. واعتمدت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية الديباجة والمبادئ التوجيهية الـ ٢١ بشأن استدامة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ومن الجدير بالذكر أنها أعادت أيضا إنشاء الفريق العامل المكلف، في جملة أمور، بالنظر في إمكانية وضع مبادئ توجيهية جديدة، والتي يمكن أن تشمل مبادئ ذات صلة مباشرة بتدابير الشفافية وبناء الثقة.

أخيرا، فقد استفادت الوفود بالفعل من الدورة الحالية للجمعية العامة لمناقشة مجالات العمل الجديدة المحتملة التي يمكن تدارسها في المداولات المقبلة، بما في ذلك، على سبيل

المثال لا الحصر، التدابير الرامية إلى معالجة تطوير وتجارب الأسلحة المضادة للسواتل والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الالتقاء والتقارب وقواعد السلوك المسؤول التي تعالج جميع التهديدات المحتملة للأنشطة الفضائية، سواء كانت من الأرض أو من الفضاء. وليس ثمة سبب يجبرنا على أن نواجه اختيار نهج. فكل تدبير من هذه التدابير يمكن السير فيه من خلال مسارات متعددة. وكما أقر تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، فإن النُهج الملزمة قانونا، من جهة، وتدابير الشفافية وبناء الثقة، من جهة أخرى، لا يستبعد أحدهما الآخر.

وهناك أيضا، عند الطلب، المزيد الذي يمكن لكيانات الأمم المتحدة – مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب شؤون الفضاء الخارجي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – وغيرها، القيام به معا لتيسير تنفيذ التدابير المتفق عليها. وتشمل بعض الأمثلة على ذلك إنشاء منبر لتبادل المعلومات والحوار بشأن السياسات والمذاهب والبرامج الفضائية العسكرية ولتعزيز تنفيذ القواعد المتفق عليها داخل القطاع الخاص. وثمة دور هام للاجتماعات المشتركة، مثل جلسة اليوم، في الجمع بين كل الأجزاء ذات الصلة في دوائر السياسات الفضائية لتبادل خبرات كل منها ولضمان تنسيق الجهود. وتشكل جلسة اليوم أيضا وسيلة لتيسير إجراء حوار بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وللعمل مع القطاعين الخاص وغير الحكومي.

وبهذه الروح، أتطلع إلى العروض التي سيقدمها أعضاء حلقة النقاش وآمل أن يسفر الحوار التفاعلي الذي سيعقبها بين الدول الأعضاء عن مقترحات ملموسة للمضي قدما بشأن جميع جوانب المسائل المذكورة أعلاه بطريقة تستفيد استفادة كاملة من الإمكانات وجميع المنتديات المتاحة والخبرة الفريدة في فيينا وجنيف ونيويورك.

الرئيس المشارك يورنتي سوليس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماركرام على بيانه.

وأدعو الآن السيدة سيمونيتا دي بيبو إلى مخاطبة اللجنتين.

السيدة دي بيبو (مديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أخاطب حلقة النقاش المشتركة هذه بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن موضوع التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته.

إن تنظيم حلقتي النقاش المشتركين لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ (انظر A/C.1/70/PV.13 و A/C.1/72/PV.11، على التوالي) – وحلقة اليوم – دليل على الالتزام المشترك لمكتب شؤون الفضاء الخارجي ومكتب شؤون نزع السلاح. ويجب أن يرتبط أي إجراء للاستجابة للشواغل المتعلقة بأمن الفضاء واستدامته من منظور أوسع، بالاحتياجات الإنمائية الأساسية لجميع الأمم والشعوب. وتتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، فرصة فريدة للتفكير في الكيفية التي ينبغي من خلالها زيادة تشكيل دور استكشاف الفضاء وعلوم وتكنولوجيا الفضاء في المستقبل لتوفير أدوات لا غنى عنها لجهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية للبشرية جمعاء.

ولهذا العام أهمية تاريخية بالنسبة للعالم بأسره، مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبعثة أبولو ١١ ونزول أول إنسان على سطح القمر. وقد شكل هذا الحدث التاريخي مرحلة جديدة في استكشاف الفضاء وألهم البشرية بطرق تتجاوز الأنشطة الفضائية. وإذ نحتفل بهذا الإنجاز، يتطلع المجتمع الدولي أيضا إلى الرحلات الفضائية الحالية والمقبلة الملهمة من خلال المدار الأرضي المنخفض، إلى القمر والمريخ وما وراءهما. وتتزايد أهمية الابتكار واستكشاف الفضاء، بالنسبة لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في مجال الفضاء.

وفيما يتعلق بالابتكار، أود أن أسترعي انتباه اللجنتين إلى النهج الكلي والحديث والاستراتيجي الذي يتخذه مكتب شؤون

الفضاء الخارجي إزاء بناء القدرات. وبهدف جعل الأنشطة الفضائية شاملة للجميع قدر الإمكان، وضمان إتاحة فوائد الفضاء للجميع في كل مكان، تجسد مبادرة المكتب ”وصول الجميع إلى الفضاء“ التعاون الثلاثي الابتكاري بين الجهات الفاعلة القائمة في مجال الفضاء، والأمم المتحدة، والكيانات من البلدان التي لا ترتاد الفضاء. وكمثال على ذلك، فإن تعاوننا الناجح الطويل الأمد مع الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الخارجي بشأن برنامج الأمم المتحدة واليابان للتعاون بشأن نشر كيوبسات من محطة الفضاء الدولية، المعروف عموما باسم برنامج كيبوكيوب، لا يزال ينمو، ويدخل الآن جولتيه السادسة والسابعة. ويشكل تعاون المكتب مع وكالة الصين لرحلات الفضاء المأهولة لإطلاق تجارب على متن المحطة الفضائية الصينية مبادرة ابتكارية أخرى تركز على المستقبل وتهدف إلى فتح أنشطة استكشاف الفضاء أمام جميع الدول. وعلاوة على ذلك، يسعى المكتب، في إطار هذه المبادرة، إلى إقامة شراكات مع كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك شركة سييرا نيفادا وشركة إيرباص للدفاع والفضاء.

وعند النظر في المنظور الأوسع لأمن الفضاء باعتباره دعامة أساسية لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة الشاملة لعام ٢٠٣٠، فإن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي قد تقلل من الحوادث وسوء التفسير وسوء التقدير؛ وتؤدي إلى تعزيز التعاون؛ وإتاحة المزيد من القدرة على التنبؤ؛ والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونحن نعمل بصورة جماعية على بناء قاعدة معارف للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية التي بدأها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في الوثيقة A/68/189، مع تقديم تقارير لاحقة من جانب كيانات الأمم المتحدة، وتبادل المعلومات من جانب الدول الأعضاء، مما يوفر لنا جميعا أساسا شاملا للمضي قدما.

وقد حققت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في دورتها الثانية والستين هذا العام، إنجازا هائلا باعتماد المبادئ التوجيهية الـ ٢١ لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد (A/74/20، المرفق الثاني) وديباجتها، واتخذت قرارات هامة بشأن الطريق قدما، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مكرس لهذا الغرض. وتنص ديباجة المبادئ التوجيهية الـ ٢١ على أنها تراعي على النحو الواجب التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين الوارد في الوثيقة A/68/189 ويمكن اعتبارها تدابير محتملة للشفافية وبناء الثقة.

إن الفضاء الخارجي بيئة هشة يمكن فيها للخطوات التي تتخذها إحدى الجهات الفاعلة أن تؤثر على الغير، بما في ذلك على مستخدمي الخدمات الفضائية على كوكب الأرض. ومن هذا المنطلق، أدي تطبيق العلميات الفضائية على نطاق أوسع وازدياد القيمة الاستراتيجية للفضاء إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز أمان العمليات الفضائية وأمن الأصول والمنظومات الفضائية، بما في ذلك البنى التحتية الحيوية، والحفاظ على البيئة الفضائية. وستشكل استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد عنصرا جوهريا في تلبية تلك الشواغل.

وقد كُلف المكتب منذ أربعة عقود بالاحتفاظ بسجل الأمم المتحدة المركزي للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، بموجب التزام منصوص عليه في اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥. ويعمل السجل بوصفه الآلية الأساسية للشفافية وبناء الثقة على أساس المعاهدات، بما في ذلك بشأن تغيير حالة الأجسام الفضائية الموجودة في المدار، والمعلومات المتعلقة بأحداث العودة إلى المدار وخروج الأجسام الفضائية من المدار، والمعلومات المماثلة، من أجل تعزيز سلامة العمليات الفضائية. وأشير على وجه التحديد إلى نظام التسجيل في هذا السياق لأنه، إلى جانب الإجراءات المعمول بها للاضطلاع بمسؤولية الأمين العام بموجب معاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك

معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومبدأ استخدام مصادر الطاقة النووية في أنشطة الفضاء الخارجي، فإن المكتب مكلف بالمساعدة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الحوكمة الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها في الأمد البعيد.

نحن نتجه نحو تحديات ستواجه نظام التسجيل، ليس أقلها في ضوء نشر تشكيلات كبيرة من الأصول الفضائية وتشكيلات ضخمة منها في المستقبل. هذا وضع واضح وضوح الشمس، ونحن بحاجة إلى أن نكون مستعدين له. وأؤكد لأعضاء اللجنة أن المكتب يتخذ إجراءات تجعله مناسبا تماما للغرض.

وأود الآن أن أشدد هنا على أنه في إطار تعزيز سلامة العمليات الفضائية، التي تتسم بأهمية وطابع ملح حيوي، يمكننا أن نوسع بلورة التدابير الرئيسية التالية: أولا، تعزيز بناء القدرات والوعي؛ ثانيا، زيادة الحوار مع جهات القطاع الخاص الفاعلة في الفضاء؛ ثالثاً، الإبلاغ المنظم عن تنفيذ المبادئ التوجيهية الـ ٢١ للاستدامة في الأمد البعيد ومواصلة تطوير هذا المجال؛ ورابعا، تبادل المعلومات المنظم عن الأجسام والأحداث الفضائية. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتحقيق الاستقرار، فضلا عن آليات لسلامة العمليات الفضائية، بما في ذلك بشأن تجنب الاصطدامات في المدار، والحالات الناشئة، وفقدان السيطرة على المركبات الفضائية، ومخاطر العودة إلى دخول الغلاف الجوي.

إننا نواجه تحديات حاسمة للعمليات الفضائية المستدامة، ويجب أن نواجه معا تلك الشواغل بطريقة مسؤولة. والمكتب على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء من أجل اتخاذ إجراءات مناسبة وقوية لتبادل المعلومات والإخطار من أجل تعزيز سلامة العمليات الفضائية.

وأتطلع إلى حلقة النقاش والحوار التفاعلي الذي سيعقبها اليوم. لدينا مصلحة مشتركة في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ومن منظور متصل بالفضاء، يجب أن يكون هذا هو هدفنا الرئيسي إن أردنا أن نؤمن السلام والرخاء والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء. وأتطلع أيضا إلى مواصلة التعاون الجيد مع مكتب شؤون نزع السلاح.

الرئيس المشارك يورنتي سوليس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة دي بيبو على بيانها.

وقبل أن أقدم أعضاء فريق المناقشة، أذكِّر اللجنتين بأنه نظرا لظروف غير متوقعة، ستقدم السيدة ديان هوارد، كبيرة المستشارين القانونيين للتجارة الفضائية في وزارة التجارة بالولايات المتحدة، العرض الذي كان من المقرر أن يقدمه السيد كيفن أوكونيل، مدير مكتب التجارة الفضائية في وزارة التجارة في الولايات المتحدة.

ويسرني الآن أن أرحب ترحيبا حارا بالمشاركين في حلقة النقاش اليوم: السيدة ديان هوارد، كبيرة المستشارين القانونيين للتجارة الفضائية في وزارة التجارة بالولايات المتحدة؛ والسيدة راجيسواري بيلاي راجاغوبالان، الزميلة المتميزة في "مؤسسة أبحاث الرصد"، التي تنضم إلينا عن طريق وصلة فيديو؛ والسيدة سيندا كولينز أرسينو، المؤسسة المشارك والرئيسة لمنظمة "مؤسسة العالم الآمن". وبغية إدارة الوقت المتاح لنا بفعالية، يرجى من المشاركين أن يحصروا مدة بياناتهم في ما لا يزيد عن سبع دقائق.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديان هوارد، كبيرة المستشارين القانونيين للتجارة الفضائية في وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة هوارد (وزارة التجارة في الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي ديان هوارد، وأنا أتكلم بالنيابة عن السيد كيفن أوكونيل، مدير مكتب التجارة الفضائية في وزارة

التجارة بالولايات المتحدة. ويشكر مكتبنا مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على دعوتهما لتسليط الضوء على دور القطاع التجاري في التصدي للتحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته.

إننا نشهد مشاريع حرة لا تصدق في الميدان الفضائي في الولايات المتحدة وحول العالم، وهو أمر من المؤكد أنه سيغير طبيعة أمن الفضاء واستدامته. ويتيح بعض منظمي المشاريع قدرات جديدة ومعززة في مجالات مثل الاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد، تهدف إلى تحسين حياتنا على الأرض، في حين يتيح أصحاب مشاريع آخرون قدرات جديدة تماما، مثل التصنيع الفضائي والخدمات في المدار والسياحة الفضائية، حتى بالإضافة إلى القدرات المصممة لمساعدتنا على استكشاف السماوات من خلال السفر إلى القمر والمريخ وما وراءهما.

ويقدر اقتصاد الفضاء العالمي اليوم بـ ٤٠٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ما بين تريليون واحد و ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٤٠. ومن المتوقع، أساسا، أن يكون مستقبل الفضاء تجاريا إلى حد كبير، الأمر الذي يعني أن تفكيرنا بشأن الفضاء يجب أن يتحول من عقلية أمنية تقليدية إلى عقلية تتضمن تفكيرا أكثر نضجا بشأن سلامة الفضاء واستدامته وبيئة أكثر تعاونا باسم السلامة والاستدامة في الفضاء. ورأيُنا، في وزارة التجارة في الولايات المتحدة، أن وجود بيئة تجارية أقوى في الفضاء تحسن كذلك من أمن الفضاء، حيث يستفيد عدد أكبر من الدول من الخدمات الإضافية الناشئة عن الفضاء ومن الفرص الاقتصادية والفوائد العلمية التي يوفرها الفضاء لجميع البلدان.

وثمة سوء فهم شائع – وفي بعض الأحيان مشوه – أن الجهات الفاعلة التجارية لا تهتم بسلامة الفضاء واستدامته. إن ذلك غير صحيح. فسلامة الفضاء واستدامته عنصران أساسيان للنمو الاقتصادي وحماية الاستثمار ومواصلة تقديم الخدمات والابتكار لصالح العملاء هنا على الأرض. وقد ركز السيد أوكونل بنفس القدر في عرض تقني قدمه، خلال آخر دورة للجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على السياسة الوطنية لإدارة حركة الفضاء في الولايات المتحدة. وكذلك سلطت الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة التجارية الضوء على العلاقة المتبادلة بين النجاح التجاري وسلامة الفضاء واستدامته في عروض تقنية قدمت أمام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وكذلك في عدة حلقات عمل نظمها مؤخرا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وأسوق كمثال على استجابة القطاع الخاص، تحالف السلامة الفضائية الذي أُعلن عنه مؤخرا، وهو مجموعة من الشركات وغيرها من المنظمات التي تعمل بنشاط على تعزيز السلامة الفضائية المسؤولة من خلال اعتماد معايير ومبادئ توجيهية وممارسات دولية. وقد قادت إحدى هذه الشركات مبادرة لتعزيز سلامة الفضاء واستدامته من خلال ممارسات التصميم والإطلاق والتشغيل المسؤولة، بما في ذلك ممارسات نهاية عمر السواتل. وثمة جهد آخر يقوده القطاع يتمثل في اتحاد المنظمات غير الحكومية لتنفيذ عمليات الالتقاء والخدمات، يشارك فيه بنشاط اتحاد من أصحاب المصلحة، ويقوم بتدوين الممارسات ووضع معايير للخدمة في المدار وهو أمر مهم جدا، إذ إن التنفيذ التجاري الناجح لعمليات الالتقاء والتقارب أساسية لتحقيق النقلة النوعية نحو الاقتصاد الفضائي المزدهر الذي نراه في المستقبل.

وفي كل يوم تتقدم الشركات إلينا في وزارة التجارة بأفكار حول كيفية جعل الفضاء آمن وأكثر استدامة من المنظور الاقتصادي والأمني على السواء. وفي نيسان/أبريل، أصدرت الإدارة طلبا للحصول على معلومات عن القدرات التجارية في مجال معرفة أحوال الفضاء وإدارة حركة المرور في الفضاء. وأبرزت

الإسهامات التي تلقيناها التزام القطاع بسلامة الفضاء، ودعت إلى إنشاء مستودع بيانات ذي بنية مفتوحة للبيانات الخاصة بمعرفة أحوال الفضاء، الأمر الذي سيسمح بالتعاون، بما في ذلك التعاون الدولي، وأن ينهض بالابتكار في القطاع الخاص.

وقد أشار أحد زملائي في مكتب التجارة الفضائية، مارك مولهولاند، إلى أن هذا التعاون يمكن أن يستفيد من الدروس المستخلصة من التعاون في مجال التنبؤ بالأحوال الجوية. وكما أشار مؤخرا، فإن التعاون في مجال التنبؤ بالأحوال الجوية يعتمد على أجهزة استشعار من أنواع عديدة، تديرها الحكومات والقطاع الخاص على السواء. وتتم معالجة بيانات أجهزة الاستشعار هذه، الحالية والتاريخية على حد سواء، باستخدام خوارزميات يستعرضها الأقران لإنتاج بيانات التنبؤ التي تحتوي على أفضل التنبؤات الممكنة بأدنى الشكوك الإحصائية. إن الملاحظات باستخدام أدوات الاستشعار مُجدية؛ ومن الأفضل إجراء المزيد منها في إطار هذه البنية المفتوحة. ويتفق خبراء الأرصاد الجوية في جميع أنحاء العالم، في إطار تعاونهم من خلال هذا الهيكل المفتوح، على أشكال بيانات مشتركة ومعايير جودة مشتركة وخوارزميات مشتركة وخصائص أجهزة استشعار مشتركة. وهم يجتمعون في كثير من الأحيان لاستعراض وتحديث هذه الاتفاقات والمعايير الفنية وتقنيات التنبؤ. ويتدارسون نجاحاتهم وإخفاقاتهم. ويتم كل ذلك بروح من الانفتاح والتعاون وتقاسم النتائج. لماذا يفعلون ذلك؟ لسبب بسيط: فظواهر الطقس العنيفة تدمر الأرواح والممتلكات والاقتصادات من دون تمييز.

واستشرافا للمستقبل، ترى وزارة التجارة في الولايات المتحدة فرصا مماثلة للتعاون الدولي بشأن سلامة الرحلات الفضائية. وكمثال على ذلك، وقّعت وزارة التجارة مؤخرا إعلان نوايا مع وكالة الفضاء الوطنية الفرنسية، وهي المركز الوطني للدراسات الفضائية. ويرسم هذا الإعلان مسارا إلى الأمام للتوعية بالأوضاع الفضائية وللجهود الهامة الأخرى التي تدفع عجلة التنمية التجارية للفضاء. وقد أشار وزير التجارة روس، لدى التوقيع على الإعلان، إلى أننا إذ نخطو بسرعة نحو اقتصاد فضائي بما قيمته تريليون دولار، وستزداد أهمية علاقتنا مع المركز الوطني للدراسات الفضائية وغيره من المؤسسات ذات التفكير المماثل في جميع أنحاء العالم.

وباختصار، تؤمن الولايات المتحدة بأن المجال الفضائي القوي اقتصاديا هو مجال فضائي آمن. غير أن بعض الجهات الفاعلة الفضائية الأخرى قد تكون أقل استعدادا أو رغبة في المشاركة في هذا التعاون بين القطاعين العام والخاص. وهذا يعني أن الدول التي تتعاون ستستفيد من الخطاب الدبلوماسي الهادف الطويل الأجل حول الكيفية التي يمكن بها للقطاع الخاص المتزايد أهمية، وكذلك الجهات الفاعلة الفضائية الجديدة، أن تحدث أثرا إيجابيا من منظور أمن الفضاء، وهو الخطاب الذي يمثله هذا الحوار في هذا المحفل.

الرئيس المشارك يورنتي سوليس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هوارد على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة راجيسواري بيلاي راجاغوبالان، الزميلة المتميزة في "مؤسسة أبحاث الرصد"، التي تنضم إلينا عن طريق وصلة فيديو.

السيدة راجاغوبالان (مؤسسة أبحاث الرصد) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أشكر الرئيسين المشاركين ومنظمي جلسة اليوم على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة. سأتناول في عرضي بعض الاتجاهات الحالية وما تعنيه بالنسبة لإدارة الفضاء، وكذلك ما يتعين علينا القيام به على المدى القريب.

لقد شهدت إدارة بيئة الفضاء الخارجي تغيرات كبيرة على مدى العقدين الماضيين. ومن بين هذه التطورات زيادة في عدد الجهات الفاعلة وتغيير في نوعيتها نشهده في الفضاء الخارجي. فاليوم، هناك أكثر من ٨٠ جهة فاعلة نشطة في الفضاء

الخارجي. ولذلك فإن الاكتظاظ يمكن أن يعني أن تحديات إدارة كل من حركة المرور الفضائي والحطام المداري ستصبح مشاكل أكبر بكثير في السنوات المقبلة مما هي عليه اليوم.

ومع التغيرات الهامة التي طرأت على بيئة الفضاء الخارجي خلال العقدين الماضيين، لم يعد يُنظر إلى الفضاء بوصفه مجالا للأنشطة السلمية حصرا. فثمة عدة بلدان تستخدم الفضاء للتطبيقات العسكرية والأمنية. وقد أصبحت الحوادث التي تتعلق بالحرب السيبرانية والإلكترونية والفضاء الخارجي – مثل الهجمات المتعمدة باستخدام طاقة الترددات الراديوية للتداخل مع الاتصالات من وإلى السواتل أو التشويش عليها وإبهار الليزر والإعماء – بالفعل حقيقة واقعة. وبطبيعة الحال، فإن هذه الإجراءات لا تحدث ضررا دائما، ولكنها تؤدي إلى اضطرابات مؤقتة أو إلى حجب الخدمات.

وبالمثل، فإن تكنولوجيات الحرب الإلكترونية التي تستخدم البرمجيات وتقنيات الشبكات للمساس بمراقبة النظم الحاسوبية المرتبطة بعمليات السواتل والتدخل فيها وتدميرها تشكل تحديا رئيسيا اليوم. وقد أصبحت خيارات أكثر جاذبية لأنها أقل تكلفة وفي المتناول بقدر أكبر، وإمكانية منع استخدام هذه التقنيات تجعلها وسيلة يختارها المستخدمون. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عمليات وقدرات مادية حركية تسبب ضررا دائما للساتل أو البنية التحتية للدعم الأرضي وتدمرهما تدميرا تاما بفعل قوة الارتطام بواسطة القذائف المضادة للسواتل وكذلك النظم المدارية المشتركة، التي أصبحت تحظى بالشعبية مرة أخرى.

وكانت بعض هذه التكنولوجيات موجودة في الماضي خلال عقود الحرب الباردة. غير أن الظروف المتغيرة اليوم التي يكون فيها لدى الدول حافز أكبر واستعداد أكبر لتطوير هذه القدرات المضادة للفضاء وإمكانية نشرها تزيد الحالة خطورةً. وازدياد الاعتماد على الفضاء للعمليات العسكرية التقليدية اليوم، على عكس التركيز السابق على التعاون الاستراتيجي، تغيير كبير آخر نشهده حاليا. وهناك أيضا تكنولوجيات ذات تطبيقات سلمية، مثل التفتيش الساتلي وإعادة التزويد بالوقود والإصلاح وخدمة السواتل في المدار والتكنولوجيا اللازمة لتنظيف النفايات الفضائية، التي يمكن استخدامها بطريقة ضارة.

ومرة أخرى، لا يحدث أي من هذه التطورات في فراغ. وهذا عامل هام ينبغي أن نضعه في الاعتبار. هناك انتقال للقوة على الصعيد العالمي، ولكن هناك أيضاً تحول في توازن القوى، بما في ذلك في التوازن العسكري. وقد تكون بعض الاتجاهات السابقة أكثر وضوحا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لأنها تستضيف بعض أكبر الاقتصادات وأسرعها نموا، مما يؤدي أيضا دورا في تطوير بعض القدرات الفضائية العسكرية الكبيرة.

ولا يخدم أي من الاتجاهات التي نراها اليوم استدامة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. والمنطق الذي تستند إليه البلدان في تطوير قدرات فضائية عسكرية على وجه التحديد واضح جدا. وعلى الرغم من الخطاب السائد اليوم، فإن التغيير في التوازن العسكري الإقليمي يؤثر على جدول الأعمال المتعلق بالفضاء لكل جهة من الجهات الفاعلة الفضائية الرئيسية. فجميع الجهات الفاعلة الفضائية الرئيسية تقريبا تسند اليوم دورا عسكريا أكبر لأصولها الفضائية خوفا من أن يؤدي التقاعس إلى تركها دون حماية وتخلفها من حيث القدرات الحاسمة.

وفي الوقت نفسه، لم تواكب مناقشات الحوكمة العالمية التطورات التكنولوجية. واليوم، تواجه الترتيبات القائمة أوجه غموض وثغرات. وقد جرت محادثات بشأن عدم وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولكنها لا تشمل الأسلحة التقليدية. كما أصبح نطاق الآليات القائمة أوسع مما ينبغي وتفتقر إلى فهم بعض الحقائق. والافتقار إلى الوضوح الرسمي جانب من الجوانب في هذا الصدد. وكيف يمكن للمرء تعريف الأسلحة الفضائية أو الاستخدام الدفاعي للفضاء الخارجي؟ وما هو الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وما إلى ذلك؟

وتشمل الجهود التي بذلت مؤخرا في مجال الحوكمة العالمية مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي اقترحه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٤، أُعيد عرض مشروع نص جديد. ولم يحرز تقدم كبير على تلك الجبهة. لكما أن المدونة الدولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، التي اقترحها الاتحاد الأوروبي أصلا، تواجه صعوبات، لا سيما فيما يتعلق بالعملية وليس بمحتواها. ودورات عامي ٢٠١٨-٢٠١٩ لفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لم تشهد أيضا إحراز تقدم كبير. ولم يسفر عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الجهات الفاعلة – الدول الأعضاء الـ ٢٥ – عن وثيقة ختامية.

وفي غياب جهود ناجحة متعددة الأطراف وعملية حوار متعددة الأطراف، ستضطر الدول إلى الاعتماد على الردع، الذي يمكن أن تكون آثاره متتالية. وهذا يعني أنه إذا اعتمدت دولة ما على الردع كنموذج، ستضطر دول أخرى إلى أن تحذو حذوها وستكون العواقب سلبية على الجميع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الشكوك، مما سيجعل التعاون صعبا للغاية. ونموذج الردع فيما يتعلق بالفضاء ليس سياسة لأي دولة بعينها. ولذلك يمكن منعه. وفي الواقع، أود أن أقول إنه لا بد لنا أن نمنعه قبل أن تسلك الدول هذا الطريق بالذات.

وفي الختام، أود أن أقول إننا بحاجة إلى أن نوضح على وجه الاستعجال في العلن بعض الخطوط الحمراء والعتبات التصعيدية حتى تدرك الدول الحدود التي ينبغي ألا تتجاوزها. ولكن الأهم في اعتقادي هو أنه يجب أن نعزز الجهود الرامية إلى وضع معايير للسلوك المسؤول مع العمل أيضا على وضع المزيد من الآليات الملزمة. ويمكن أن تشمل سبل السيطرة على بعض المسائل التي ذكرتها أعلاه وضع المعايير والتدابير الملزمة قانونا وتدابير الشفافية وبناء الثقة، وجهود أفرقة الخبراء الحكوميين، وما إلى ذلك.

ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز قدرات الأصول – قدرات معرفة أحوال الفضاء. وهذا مجال لا جدال فيه نسبيا. وفي الوقت الراهن، تتوفر الولايات المتحدة على أكبر شبكة، يليها الاتحاد الروسي وأوروبا. وهناك قدرات معينة يجري تطويرها في الهند، فضلا عن الصين وبلدان أخرى، ولكني أعتقد أن هذا مجال يحتاج إلى التعزيز. وينبغي أن يكون مجالا للتعاون بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الفضاء.

وينبغي أن نتغلب على العقبات التي تعترض الحوكمة العالمية. وإنني أدرك أن قول ذلك أسهل من القيام به، ولكننا بحاجة إلى إنشاء المزيد من المنابر والمبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة في بعضها البعض، أو على الأقل فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، فضلا عن مستويات متعددة من الحوار – المسار ١، المسار ١,٥، والحوارات على مستوى المسار ٢– التي تشمل مختلف أصحاب المصلحة كافة، لأنه كما رأينا في كثير من الأحيان، هناك ثلاث مراحل في أي جهد لوضع قواعد أو أي تدابير ملزمة، وهي المرحلة التقنية والمرحلة القانونية والمرحلة السياسية. وبوجه عام، من السهل إجراء الحوارات التي تشمل الأوساط القانونية والتقنية، ولكن إجراء الحوارات التي تنطوي على الجانب السياسي أصعب على الدوام. وأود أن أقول إننا بحاجة إلى إجراء محادثات في إطار عملية شاملة يشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة كافة حتى نحصل على دعم ملزم من جميع الأطراف المعنية المختلفة. سأتوقف هنا ويسعدني أن أجيب على أي أسئلة.

الرئيس المشارك يورنتي سوليس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمتكلمة الأخيرة في حلقة النقاش، السيدة سيندا كولينز أرسينو، المؤسسة المشاركة والرئيسة لمنظمة ”مؤسسة العالم الآمن“.

السيدة كولينز أرسينو (مؤسسة العالم الآمن) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا مُؤسِسة ”مؤسسة العالم الآمن“. يعرفنا العديد

من الممثلين لأننا كنا نشطين ومنتجين إنتاجا غزيرا في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لسنوات عديدة. كما أنني مؤسسة لمؤسسة ”مستقبلنا الآمن: المرأة تحدث الأثر“، ويشرفني ويسعدني أن أحضر هذا التجمع اليوم للحديث عن هذين الموضوعين وسبب ارتباطهما.

السؤال الذي يُطرح عليّ في أغلب الأحيان هو: لماذا؟ لماذا أتبرع بأموالي، ولماذا الفضاء؟ على هذه الشريحة توجد صورة جميلة للفضاء تبين أن ما من أحد لا يمكن أن يلهمه الفضاء، فضلا عن صورة رائعة للأرض من الفضاء، الذي غير كيف نرى أنفسنا ويدعو إلى طرق جديدة للعمل معا. عندما تنظر في جميع الطرق التي يوفر بها الفضاء فوائد لنا هنا على الأرض، لا أستطيع التفكير في طريقة أفضل لاستثمار أموالي من أجل مستقبل جميع أطفالنا وأحفادنا. فالفضاء يتيح لنا فرصة فريدة للتعلم بشأن الأرض وتعزيز تواصلنا وإنشاء نظم جديدة للعمل معا.

ولماذا النساء؟ وللأسف، يواجه الفضاء أيضا تحديات فيما يتعلق بأمنه واستدامته، ولهذا السبب نحن هنا اليوم. وإذا أردنا حل تلك التحديات، ينبغي أن نستخدم جميع مواردنا. لماذا لا نريد الاستفادة من مهارات ومواهب ٥٠ في المائة من سكاننا؟ فهناك مكافأة في هذا الصدد. وهناك أدلة تبين أن المرأة تضفي قيمة فريدة على مناقشاتنا المتعددة الأطراف والدولية. وعندما تكون المرأة حاضرة، من المرجح أن تنجح المفاوضات. وتدوم المعاهدات لفترة أطول. ومن المرجح أن تدوم بنسبة ٣٥ في المائة لأكثر من ١٥ سنة. وينطوي ذلك على فوائد أكبر للمجتمع، ويجعل المواطنين يثقون بشكل أكبر في حكومتهم.

وبوجه عام، فقد تبين أن مشاركة المرأة مؤشر على إحلال السلام. فالمرأة تخفف من حدة التطرف. وتساعد على تعزيز الحوار وبناء الثقة. وهي تمد جسور التواصل وتحشد التحالفات. ومن الأمثلة على ذلك الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، الذي يضم عدد من الوفود المشاركة فيه نساء في عضويتها، واللاتي اجتمعن معا بشكل غير رسمي من أجل التوصل إلى حلول مبتكرة ساعدت الفريق على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية الـ ٢١. وشكل ذلك إنجازا ملحوظا بالنسبة للأوساط المعنية بالفضاء.

إذن ما سبب ذلك؟ من الصعب الإجابة، ولكن هناك كم كبير من الأبحاث بشأن عقول النساء والرجال والسمات الشخصية لكلا الجنسين ونظرة كل من المرأة والرجل إلى العالم. وبطبيعة الحال، هناك تماثل في صفات الجنسين وتداخل فيما بينها، ولكن تبين عموما أن المرأة أقوى في هذه الصفات.

وبالانتقال إلى الشرائح، يمكن للأعضاء رؤية الصورة الرائعة التي التقطتها لكوكب الأرض من الفضاء. ويرجع الفضل للنساء في الكثير من الفوائد التي نجنيها من موجوداتنا في الفضاء. وخلصت بعض تفاصيل الأدلة إلى أن لدى المرأة قدرة أكبر على المشاركة في التوصل إلى حلول. وتعرض هذه الشريحة الصفات التي تم تحديدها، والتي تدل على أن المرأة أقوى عموما في هذه الصفات، والتي ثبت أيضا أنها صفات فعالة في القيادة العالمية وحل المشاكل. وستكون سمات من قبيل القدرة على التعامل مع الأمور المعقدة ومهارات الاتصال مفيدة في الوقت الذي تتعامل فيه الأوساط الفضائية مع الصلات المعقدة بين المصالح التجارية والفوائد التي تعود على البشرية والساحة العسكرية للحرب.

وفي استطلاع رأي عالمي أجرته منظمة ”مستقبلنا الآمن“ وشمل نساء من ٦٣ بلداً، وجدنا أنهن ينظرن إلى الأمن بشكل مختلف. حيث أنهن يركزن على المعرفة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير والمشاركة. ولذلك، فإنهن يوصين بإعادة تعريف الأمن؛ واتباع نهج كلي طويل الأجل؛ والمشاركة الشاملة للجميع من القاعدة إلى القمة، مناصفة بين النساء والرجال، والعمل مع جميع المتضررين مباشرة؛ وتعزيز الفرص الاقتصادية؛ وتشجيع الحكم الرشيد من أجل التنفيذ الكامل للقوانين والسياسات العامة في الممارسة العملية، وليس على الورق فحسب؛ ورصد

وتقييم سياساتنا بانتظام لمعرفة ما إذا كانت تحقق أهدافنا بنشاط أم لا؛ وتحسين البنية التحتية والمؤسسات لتعزيز السلامة.

فهل يوجد جزء من تلك التوصيات لا ينطبق على أمن الفضاء؟ وهل يرى الأعضاء كيف أنه يمكن تطبيقها على إنشاء منظومة لإدارة حركة المرور في الفضاء؟ ويمكننا أن نرى بسهولة كيف أن العناصر الملموسة لمشاركة المرأة – مهاراتها وصفاتها الشخصية التي تجلبها إلى طاولة المفاوضات – على أهدافنا المشتركة. وربما كانت أهداف التنمية المستدامة خير دليل على ذلك. ونحن نعلم أن للفضاء دورا حاسما في كل هذه المجالات. وفي مواجهة تزايد تعقيد التحديات المقبلة، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الجديدة واقتصاد الفضاء الناشئ، ما هي المعايير والتغييرات السلوكية التي نحتاج إليها لضمان حماية البشرية وأمنها؟

لقد وصلت المناقشات بشأن أمن الفضاء إلى طريق مسدود. ومن شأن جلب وجهات نظر جديدة وطائفة متنوعة من مجموعات المهارات إلى طاولة المفاوضات مساعدتنا على المضي قدما من أجل حل هذه المشاكل المعقدة. ولكن الطموح لا يعني التنفيذ. وخلصت دراسة أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مؤخرا بعنوان ”لا نزال متأخرين عن الركب“ إلى أن امرأة واحدة ترأست اللجنة الأولى خلال ٧٢ دورة. فيما ترأست امرأة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لأول مرة في العام الماضي، أي بعد ٥٩ عاما. وفي العام المقبل، ستتولى امرأة رئاسة الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية لأول مرة، أي بعد ٧١ عاما.

والواقع أنه في أي اجتماع حكومي دولي بشأن نزع السلاح، من المرجح أن يكون ربع المشاركين فقط من النساء، ومن المرجح ألا يضم ما يقرب من نصف جميع الوفود أي امرأة على الإطلاق. وتبين هذه الشريحة انخفاض النسبة المئوية للنساء في اجتماعات أفرقة الخبراء الحكوميين تلك. وهذه هي المنتديات التي تجري فيها مناقشة مواضيع هامة، والتي يغيب عنها جزء قيّم وبالغ الأهمية من شعوبنا.

ولكن لدينا بعض الأدوات. ففي عام ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها على جميع مستويات صنع القرار وإلى مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات. كما يدعو الدول إلى اعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار. ووضع ٨٢ بلدا حتى الآن خطة عمل وطنية. وإذا لم يكن هناك بلد ما على الشريحة، فبوسع منظمة ”مستقبلنا الآمن“ مساعدته في وضع خطة كهذه. وقد وجه الأمين العام في العام الماضي نداء قويا للعمل من أجل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ومع ذلك، إذا نظرنا إلى فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سنجد أنه يضم ثلاث نساء فقط في عضويته المؤلفة من ٢٤ ممثلاً، حتى من البلدان التي وضعت خطة عمل وطنية. ولنقارن ذلك بنجاح المبادئ التوجيهية لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، والتي كانت المشاركة النسائية في إعدادها أكبر.

ولهذا السبب، فإنني أُكرس مواردي وطاقتي للفضاء والنساء. وهناك الكثير من الفوائد المحتملة لزيادة إشراك المرأة ومشاركتها في مناقشاتنا بشأن أمن الفضاء واستدامته. ونعلم أن تكنولوجيات الفضاء وتطبيقاته تنطوي على إمكانات هائلة لنا جميعا، ونحن نريد أن نحافظ على أمن الفضاء واستدامته. وكما قال فان غوخ ”لست متيقنا من أي شيء، لكن مشهد النجوم يجعلني أحلم“. ولذلك، دعونا لا نكتفي بأن نحلم معا بأن يأتي وقت تستفيد فيه الأوساط الفضائية من المشاركة الكاملة للمرأة في تهيئة بيئة آمنة ومستدامة. بل يمكننا أن نعمل معا الآن لتحقيق ذلك.

الرئيس المشارك يورنتي سوليس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن جميع الوفود، أود أن أشكر أعضاء فريق المناقشة على بياناتهم المحفزة للتفكير.

ويسرني ويشرفني أن أسلم رئاسة بقية مداولاتنا في هذا الصباح إلى الرئيس المشارك معي.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أترأس الجزء الثاني من مناقشاتنا اليوم. وبالنظر إلى الطابع التفاعلي لحلقة النقاش، لا توجد قائمة ثابتة للمتكلمين. ويرجى من الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة أن تضغط على زر الميكروفُون الموجود على لوحة المفاتيح التي أمامها.

ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا لهذه الجلسة، أرجو من جميع الممثلين الذين يأخذون الكلمة توخي الإيجاز في بياناتهم والإدلاء بها في مدة لا تتجاوز ثلاث دقائق. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الوفود على الإدلاء بنسخة موجزة من بياناتها وتقديم بياناتها الكتابي الكامل إلى الأمانة لنشره على بوابة PaperSmart. وكما سبقت الإشارة إليه، سيقوم الرئيسان المشاركان بإعداد وإصدار موجز لحلقة النقاش والحوار التفاعلي.

الباب مفتوح الآن للإدلاء بتعليقات وطرح أسئلة.

السيد بيناراندا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيسين المشاركين على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمانة.

تؤيد الفلبين استكشاف الفضاء الخارجي لتوليد معارف جديدة ولمنع التحديات العالمية، مثل الأحداث الطبيعية الكارثية، والتصدي لها. وقد أشار ممثل مكتب الولايات المتحدة للتجارة الفضائية إلى التنبؤ بالطقس. وهذه أولوية بالنسبة لبلد يواجه أحوالا جوية قاسية مثل الفلبين.

وتدرك الفلبين أن الفضاء الخارجي مهدد بتسليحه المحتمل في حالة حدوث سباق تسلح – وهو تطور يتعارض مع هدف استكشاف الفضاء الخارجي والحفاظ عليه للاستخدامات السلمية. وعلى هذا النحو، نؤيد بقوة لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المكلفة بإدارة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه من أجل السلام والأمن والتنمية لصالح البشرية جمعاء. ووافقت الفلبين، لدى مشاركتها في اجتماع الفريق العامل المعني بخطة الفضاء لعام ٢٠٣٠ المعقود بين الدورات، إلى جانب دول أخرى أعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على أن تسهم في تعزيز الإدارة العالمية لأنشطة الفضاء الخارجي وتعزيز مساهمتها في تحقيق جداول الأعمال العالمية التي تتناول استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد.

وتعترف الفلبين أيضا على وجه الخصوص بالتعاون الدولي وتلتزم به لمساعدة البلدان النامية على تطوير برامجها الخاصة بتكنولوجيا الفضاء والتطبيقات الفضائية. ونرى أن مصالح الدول النامية والدول الناشئة في مجال الفضاء ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية لخطة الفضاء لعام ٢٠٣٠.

وكما قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في وقت سابق، فإن عدم وجود قواعد متفق عليها يشكل تحديا لنا. ولذلك، تنضم الفلبين إلى النداءات الموجهة إلى الدول التي ترتاد الفضاء لاحترام الصكوك والقواعد القائمة ذات الصلة. ونتفق على أن تحديد المعايير أمر حاسم أيضا وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تمضي قدما، حسب الاقتضاء، نحو وضع صك متعدد الأطراف فعال وملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن وضع قواعد للسلوك المسؤول أمر هام لتحقيق تلك الغاية.

وفي الوقت نفسه، تعترف الفلبين بالأهمية الحاسمة لتدابير الشفافية وبناء الثقة والحاجة الملحة إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرحب باستعداد جميع الدول الأعضاء للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

وأود أيضا أن أعلق على أهمية المنظور الجنساني، الذي ذُكر في وقت سابق. الفلبين نصير لبرنامج نزع سلاح متوازن جنسانيا، وهو ما أعتقد أنه أمر مهم جدا.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان التالية: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سويسرا، شيلي، فرنسا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، النرويج، هنغاريا، هولندا، اليابان، وبلدي المملكة المتحدة.

في البداية، نشكر الرئيسين المشاركين على تنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت لجهودنا المقبلة لكفالة أمن واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ونتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء حلقة النقاش على إسهاماتهم.

اليوم، يعتمد العالم بشكل متزايد على الأصول الفضائية من أجل ازدهاره وأمنه. والواقع أن المزيد من البلدان أصبحت دولا ترتاد الفضاء، والمزيد من الشركات أصبح قادرا على الوصول إلى الفضاء والعمل فيه. وقد حقق تطوير تكنولوجيا الفضاء فوائد هائلة لجميع الدول، مثل رصد الأرض لأغراض الزراعة، والملاحة للسفن والطائرات، والاستشعار عن بعد لقياس آثار تغير المناخ، والاتصالات السلكية واللاسلكية، ورصد الأحوال الجوية.

ويتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تتحمل المسؤولية عن الحفاظ على الفضاء بيئة مستقرة وآمنة ومستدامة، مما يتيح للجهات الفاعلة الحالية مواصلة العمل بأقل قدر من التعطيل، ويضمن للجهات الناشئة أن هذا المجال سيظل متاحا للأجيال المقبلة. ونعتقد أن هناك مصلحة مشتركة في صون السلم والأمن في الفضاء الخارجي لصالح الجميع، على الرغم من أننا ندرك أن هناك آراء مختلفة بشأن كيفية تحقيق ذلك.

وكما تشير المذكرة المفاهيمية، فإن الشواغل المتعلقة بالسلامة والاستدامة في الفضاء تتداخل الآن مع الشواغل الأمنية التقليدية. ونرحب بالدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في الجمع بين الحكومات والجهات الفاعلة التجارية والأوساط الأكاديمية من خلال مبادرات مثل المؤتمر السنوي لأمن الفضاء لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي عقد في جنيف، وخطة لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لعام ٢٠٣٠.

ونلاحظ أن هناك تمييزا هاما بين المناقشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن الأمن والمناقشات التي جرت في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في فيينا بشأن الاستخدامات السلمية، وهو ما ينعكس في الجمعية العامة بين لجنتيها الأولى والرابعة. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تكون المسائل المشمولة واحدة، حتى وإن اختلف التشديد أو التركيز بين كل من المحفلين. وبما أن هناك ميزة في تجنب الازدواجية، فإننا نرحب بصفة خاصة بمناقشة اليوم.

يوفر لنا القانون الدولي القائم، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الفضاء الخارجي والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، إطارا من المبادئ، مثل حرية استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية. وسيكون التنفيذ الفعال للإطار القانوني، إلى جانب تعزيز الترتيبات التنظيمية التي تشجع السلامة والمشاركة والابتكار، ذا أهمية متزايدة مع تزايد الأنشطة الفضائية.

وفي سياق البيئة الفضائية السريعة التغير، حددت بلداننا عددا من المسائل الموضوعية التي من شأنها، إذا عولجت بمزيد من الفعالية، أن تساعد على تحسين الاستدامة والأمن والشفافية. وتناقش هذه المسائل أساسا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولكنها تتصل أيضا بالشواغل الأمنية التقليدية. وهناك خطر متزايد من أن تمتد الأزمات أو الصراعات في الفضاء إلى الأرض. ونود أن نصف اليوم أربع مسائل من هذا القبيل.

وتتعلق المسألة الأولى بعمليات الإطلاق. مع النمو السريع في صناعة الإطلاق، نحتاج إلى الحد من خطر انعدام الثقة وسوء الفهم الناجم عن عمليات الإطلاق التي لا يتم إجراؤها

خارج المناطق موضع الخلاف أو لا يتم الإخطار بها على النحو الواجب. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق كفالة استيفاء حد أدنى من معايير السلامة، ونشر الإخطارات في الوقت المناسب، وبأن توضح الجهات العاملة في الفضاء للمجتمع الدولي ما ستفعله مركباتها الفضائية والآثار التي ستحدثها.

والمسألة الثانية هي التخفيف من آثار الحطام وإدارته. بدون التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الحكومات ووكالات الفضاء والجهات التجارية العاملة في الفضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة، هناك خطر كبير على سلامة العمليات الفضائية في المستقبل واستدامتها وأمنها. ويتعين علينا أيضا أن نحجم عن الأعمال التي تعمد إلى إيجاد حطام فضائي متعدد يعمر طويلا، مثل اختبارات الصعود المباشر المضاد للسواتل أو الهجمات الحركية التي تشنها أجسام فضائية ضد أجسام أخرى.

والمسألة الثالثة هي الوعي بأحوال الفضاء. وللحفاظ على استدامة الفضاء وسلامته، فإن الاتصالات الفعالة وتعزيز المعرفة فيما يتعلق بالأجسام والأحداث في الفضاء بالغة الأهمية. وكما أظهرت المناقشات التي دارت في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما بشأن كيفية الاستفادة من العمل الابتكاري الذي يقوم به القطاع الخاص، فإن مواصلة العمل بشأن إدارة حركة المرور في الفضاء من شأنه أيضا أن يفي بالمصلحة المشتركة للمجتمع الدولي في تحسين الوعي بأحوال الفضاء.

رابعا، مع التطورات الأخيرة في مجال إجراء عمليات صيانة في المدار، والالتقاء، وعمليات الاقتراب، وقدرات الإزالة النشطة للحطام، ستكون الأجسام على مقربة متزايدة من بعضها البعض. ولذلك من المهم ضمان معرفة نوايا الاقتراب من الأجسام. وللتخفيف من حدة المخاطر في مثل هذه الظروف، ينبغي أن نضع تدابير للشفافية وبناء الثقة أو مواد توجيهية لعمليات الصيانة في المدار والإزالة النشطة للحطام. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا أن تكون هناك خطوط اتصال مفتوحة للحوادث التي يمكن أن يؤدي فيها سوء التقدير إلى تصور وجود تهديد لجسم ما.

وبالتالي، فإن السؤال المطروح على المجتمع الدولي هو ماذا يمكننا أن نفعل للحد من هذه المخاطر؟ وكيف نتعامل مع التهديدات التي تتعرض لها النظم الفضائية، بما في ذلك تلك التي تتعرض لها من الأرض؟ ونعتقد أنه يجب علينا أن نتخذ خطوات لضمان بيئة دولية مستقرة. ويمكننا أن نقلل من المخاطر، سواء كانت ذات طابع مدني أو عسكري، من خلال التعاون والاتصال الفعال الذي يعزز الثقة الدولية في أنشطتنا في الفضاء الخارجي. ونرحب باعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في حزيران/يونيه لديباجة و ٢١ مبدأ من المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وللجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تاريخ حافل في تطوير ما لدينا اليوم من إطار قانوني للفضاء.

وتبرز المبادئ التوجيهية للاستدامة في الأمد البعيد مرة أخرى الدور الهام للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في وضع معايير دولية جديدة للفضاء. ولذلك ينبغي دعم وتعزيز عملها في هذا الصدد. ونتطلع إلى مناقشة كيفية وضع المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ العملي، فضلا عن النظر في مواضيع لمزيد من العمل.

وتعتقد بلداننا أن أفضل طريقة للتصدي للتهديدات التي تشكلها الأجسام الموجودة في الفضاء والتي تتعرض لها هي اتباع نهج تدريجي في جنيف يبحث عن حلول للمشاكل العملية. نحن بحاجة إلى وضع قواعد سلوك للجهات العاملة في الفضاء من القطاعين الخاص والحكومي على السواء. وعلينا أن ننظر في كيفية التعامل مع التهديدات من الأرض. ومن خلال وضع القواعد واتباعها، سنشكّل الأساس للثقة والتعاون فيما بين

الجهات العاملة في البيئة الفضائية. ويمكن أن يشكل ذلك الأساس الذي يمكن من خلاله مواصلة النظر في صك ملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وللحفاظ على استدامة الفضاء وسلامته، فإن الاتصالات الفعالة فيما يتعلق بالأجسام والأحداث في الفضاء بالغة الأهمية. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا أن تكون هناك خطوط اتصال مفتوحة للحوادث التي يمكن أن يؤدي فيها سوء التقدير إلى تصور وجود تهديد معاد. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في كيفية الإشارة إلى النية وإظهار السلوك المسؤول.

ونعتقد أن التقدم المحرز في فيينا يمكن استكماله في جنيف من خلال المناقشات المتعلقة بكيفية الحد من المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها العمليات في الفضاء. وكبداية، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يشجع جميع الدول التي ترتاد الفضاء على تقديم لمحة عامة عن سياساتها الوطنية في مجال الدفاع في الفضاء. ويمكن أن يؤدي تشجيع هذا النوع من التبادل دورا حاسما في بناء تفاهم مشترك من خلال زيادة الشفافية، وبالتالي الحد من المخاطر التي تتهدد العمليات في الفضاء.

ونأمل أن يكون الجميع جزءا من هذه المناقشة. ونرحب بآراء الفريق بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تشارك في عملية لوضع أفكار جديدة بشأن كيفية الحد من المخاطر. وفي نهاية المطاف، فإن الحفاظ على استدامة الفضاء الخارجي وأمنه يعود بالنفع على الجميع.

السيدة خاكيس أواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): يسرني دائما أن أستغل لحظات التفاعل في اللجنة الأولى للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لهذه الجلسة، التي تهدف إلى تعزيز الاتساق وتجنب التقوقع في العمل، الذي تتصف به للأسف بعض مجالات عمل الأمم المتحدة، وإن كان ذلك يقل شيئا فشيئا. وتحقيق مزيد من الاتساق هو ما يمكن أن يُحسن المنظمة ويجعلها أكثر كفاءة.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بتعليق وأن أطرح، إذا جاز لي ذلك، سؤالا على أعضاء حلقة النقاش، مستفيدة من حقيقة أن أمامنا خبراء كبار. إننا متفقون على أن الأنشطة الفضائية تتجاوز اعتبارات الأمن العسكري وتتجاوز كثيرا أيضا أوجه استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وصلتها بالتنمية. بيد أن هناك تفاهما على أن الإطار التنظيمي القائم غير كاف لضمان عدم استخدام الفضاء إلا للأغراض السلمية ولمنفعة البشرية.

والسؤال المطروح هو ما إذا كان ينبغي سد الفجوة من منظور الاستخدامات السلمية، أي من فيينا، أو من منظور الأمن وتجنب العسكرة لأغراض عدائية، وبعبارة أخرى منظور نزع السلاح من جنيف، أو ما إذا كان ينبغي أن يكون قرارا سياسيا يُتخذ في نيويورك. وأود أيضا أن أعرف رأي أعضاء حلقة النقاش في هذا الشأن، مع الأخذ في الاعتبار أن العديد منهم لا ينتمون إلى المنظومة ويسرنا جدا أن نلاحظ أن عددا كبيرا منهم من النساء.

السيد ريبل (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين وأعضاء حلقة النقاش على هذه الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة بوصفها ممارسة قيمة جدا للتنسيق المواضيعي والتنفيذي في منظومة الأمم المتحدة. فالجمع بين هاتين اللجنتين هو نهجٌ بناءٌ يعزز الحوار ويساعد على زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الفضاء للأغراض السلمية.

ترأست البرازيل في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ ثلاث عمليات متعددة الأطراف تتعلق بقضايا الفضاء، وهي الهيئة الفرعية لمؤتمر نزع السلاح المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي ستقدم تقريرها إلى اللجنة الرابعة.

وتتيح الجلسة المشتركة اليوم فرصة لوفد بلدي ليعيد ذكر وجهة نظر أساسية بشأن هذه المسألة، وهي أن الإطار القانوني القائم لا يكفي للتصدي للمخاطر المرتبطة بسباق التسلح في الفضاء الخارجي. فالفضاء يزداد ازدحاما وتنافسا، والخطر الملموس لتسليح الفضاء الخارجي بات حقيقة واقعة. ولم تعد المعاهدات القائمة كافية للحفاظ على سلامة الفضاء الخارجي وأمنه عن طريق الحد من أوجه الضعف إزاء التهديدات المتصورة والمخاطر الفعلية. وقد جمعت المناقشات الأخيرة المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي حججا مستفيضة بشأن بعض المسائل الحاسمة، مثل نطاق النظام القانوني القائم في الفضاء الخارجي وحدود هذا النظام، وعناصر المبادئ العامة فيما يتعلق بسباق التسلح في الفضاء الخارجي، والعناصر المتصلة بتدابير الرصد والتحقق والشفافية وبناء الثقة، والمسائل المتعلقة بالتعاون الدولي.

ويحدد تقرير الهيئة الفرعية ٣ لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨ إطارا للمناقشات المقبلة تم الاتفاق عليه بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح. وبالمثل، فإن النص غير المعتمد الذي تم التفاوض بشأنه بصورة مستفيضة في فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وصولا إلى إزالة آخر العناصر الموضوعة بين أقواس معقوفة، يشكل أداة هامة تحت تصرف جميع الخبراء الخمسة والعشرين في عواصم كل منهم من أجل تحسين المواقف والسعي إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب عندما تُستأنف المناقشة المقبلة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي — ونأمل أن تُستأنف قريبا.

وقد ارتقت هذه العمليات بالمناقشات إلى مستوى جديد أعلى فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نتعامل مع مسائل صعبة مثل التحقق والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام وغيرها الكثير. ولا يمكن أن تكون تدابير الشفافية وبناء الثقة بديلا عن الالتزامات الملزمة قانونا والقائمة على المعاهدات. بيد أن ثمة دورا هاما لهذه التدابير والتي يمكن، في ظل ظروف معينة، أن تحاكي المبادرات الأخرى وتكملها، بما في ذلك الصكوك الملزمة قانونا. وعلاوة على ذلك، نسلط الضوء على دور مبادرات عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف في تخفيف حدة التوترات.

وإذ يأخذ وفد بلدي في اعتباره توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مكتب شؤون الفضاء الخارجي فيما يتعلق بإدارة الممارسات الجيدة الرامية إلى استدامة بيئة الفضاء الخارجي، يود وفد بلدي أن يؤكد تأييدنا للمبادرات والمقترحات التالية: إجراء دراسات مشتركة بشأن الحلول التكنولوجية لرصد الحطام الفضائي؛ وتوحيد قواعد الإطلاق، مع مراعاة الحلول المجدية اقتصاديا لكل بلد؛ وإنشاء قناة اتصال على المستوى التقني بين مراكز المراقبة الساتلية؛ ووضع معايير قانونية تجبر الدول التي ترتاد الفضاء على التخفيف من الحطام الفضائي.

أخيرا، نود أن نؤكد أن المناقشات بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية يمكن أن تستفيد من زيادة التفاعل بين مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهيئة نزع السلاح والجمعية العامة. وبغية زيادة الوعي بالأنشطة المضطلع بها في المحافل الأخرى، ينبغي استكشاف سبل الإبلاغ المتبادل، ولا سيما بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح وذلك من خلال، على سبيل المثال، تقديم تقرير من لجنة استخدام الفضاء إلى مؤتمر نزع السلاح، والعكس بالعكس. وسيكون من المهم للغاية أن تقدم كل هيئة تقارير عن التقدم المحرز والتحديات والنقاط التي يمكن معالجتها في آن واحد في جنيف وفيينا، وفقا للولاية المحددة لكل محفل. وستكون هذه المبادرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية لأنها لا تستطيع دائما متابعة المناقشات التي تجري بصورة متزامنة في جميع هذه المحافل المختلفة.

إننا الآن على عتبة عصر فضائي جديد، عصر يمكن أن يلهم الأجيال مرة أخرى لاستكشاف إمكانيات جديدة. ولن نحقق ذلك إلا إذا تمكنا من ضمان تنفيذ الإدارة الجماعية للتحديات في الفضاء من خلال التعاون الحقيقي.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كلايز (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي ألبانيا وتركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

لقد طور الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى جانب وكالات الفضاء الأوروبية، قدرات وصناعات فضائية قوية وفريدة من نوعها في أوروبا. ولدى الاتحاد الأوروبي حاليا ميزانية كبيرة للفضاء، يُخصص معظمها للنظام العالمي الأوروبي للملاحة الساتلية، غاليليو، والبرنامج الأوروبي لرصد الأرض، كوبرنيكوس. وبالنسبة لفترة الميزانية المقبلة من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧، اقترحت المفوضية الأوروبية برنامجا فضائيا قويا يتكلف ١٦ بليون يورو لتعزيز القدرة الفضائية الأوروبية في ميادين الملاحة ورصد الأرض ومعرفة أحوال الفضاء والاتصالات الساتلية الحكومية. وسيتصدى البرنامج الفضائي الجديد للاتحاد الأوروبي أيضا لتحديات عالمية مثل تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون والتنقل الذكي والاقتصاد الرقمي. وسيدعم النهج الأوروبي ”الفضاء الجديد“، مع الشركات الناشئة الابتكارية ويحقق المزيد من الاستقلال التكنولوجي الأوروبي.

يواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تعزيز الحفاظ على بيئة فضاء آمنة ومأمونة، والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي بشكل منصف يحظى بقبول متبادل. إننا نعتبر الفضاء الخارجي منفعة مشتركة عالمية يتعين أن تستخدم على نحو يصب في مصلحة الجميع. ونظل نشدد على أهمية تدابير الشفافية وبناء الثقة والحاجة إلى الدعوة إلى السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، لا سيما في إطار الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، ينص برنامج الاتحاد الأوروبي الفضائي الجديد على ضرورة تنفيذ تدابير التخلص من الحطام الفضائي والتخلص من المركبات الفضائية، كوسيلة لتولي المسؤولية عن أعمالنا فيما يتعلق بهذه التحديات العالمية.

ونشدد على ضرورة تعزيز زيادة التعاون الدولي ووضع مبادئ للسلوك المسؤول مع الحفاظ على استدامة الأنشطة الفضائية. وعلاوة على ذلك، نشدد على ضرورة تعزيز الالتزامات بتجنب التدخل الضار المحتمل في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وتيسير الوصول المنصف إلى الفضاء الخارجي.

ويكتسي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى منطقة نزاع أخرى أهمية بالغة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وضمان استخدام البيئة الفضائية للأغراض السلمية في الأجل الطويل. ولا يزال يساورنا القلق حيال استمرار تطوير جميع الأسلحة والقدرات المضادة للسواتل، بما في ذلك الموجودة على الأرض، ونشدد على أهمية معالجة هذه التطورات بسرعة، وفي إطار الجهود الدولية الرامية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وندعو جميع الدول إلى الامتناع عن تدمير الأجسام الفضائية التي تولد حطاما طويل الأمد.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى وغيرها من قوانين الفضاء الدولية المنطبقة، التي وضعت في إطار الأمم المتحدة، تشكل حجر الزاوية في الإدارة العالمية للفضاء الخارجي.

ويستكشف الاتحاد الأوروبي، بوصفه جهة فاعلة مسؤولة في مجال الفضاء، إمكانية الانضمام إلى معاهدة الفضاء الخارجي.

ونعرب عن ارتياحنا لاعتماد لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المبادئ التوجيهية الحادية والعشرين لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل (A/74/20، المرفق الثاني). ويمثل اعتماد المبادئ التوجيهية إنجازا كبيرا وتتويجا لعدة سنوات من العمل الذي قامت به اللجنة، مما يثبت إمكانية نجاح الدبلوماسية الفضائية المتعددة الأطراف والتعاون الدولي وتحقيقهما للنتائج. ونشعر بنفس القدر من الارتياح بعد التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، ونتطلع إلى مناقشة كيفية تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، وكذلك النظر في مواضيع أخرى يمكن وضع مبادئ توجيهية أخرى بشأنها.

ونعتقد أن أكثر الاحتمالات واقعية في الأجل القريب تكمن في الاتفاق على صك طوعي أو معايير طوعية. ويمكن لصك طوعي من هذا القبيل أن يضع معايير للسلوك المسؤول في جميع الأنشطة الفضائية والتحديات ذات الصلة. ويمكن أن تشمل المواضيع تخفيف ومعالجة الحطام الفضائي، الذي ينجم جزئيا عن التجارب المتعمدة للأسلحة المضادة للسواتل، وتجنب الاصطدام من أجل تعزيز الأمن والسلامة في الفضاء الخارجي بطريقة متكاملة.

وينبغي أن تكمل المناقشات، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، بشأن صك طوعي أو معايير طوعية لتنظيم الأنشطة البشرية المتزايدة في الفضاء، المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وسيتعين ضمان الامتثال للقانون الدولي القائم، ولتدابير الشفافية وبناء الثقة على النحو الذي تم تطويره في إطار الأمم المتحدة.

السيد بوينكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أولا أن يعرب عن تقديره لمكتبي الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي وشؤون نزع السلاح على تنظيم حلقة النقاش اليوم. ويسرنا أن يجسد تكوين الفريق الموقر المشاورات السابقة مع الدول الأعضاء. ونرحب أيضا بالإسهامات المدروسة التي قدمتها وفود أخرى في هذه المناقشة التفاعلية.

وكما أبرز أعضاء الفريق اليوم، فإن الاستخدام المتزايد للفضاء، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في حجم النشاط التجاري وتنوعه، يعني أن جميع الجهات الفاعلة تحتاج إلى تحمل المسؤولية عن الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة مستقرة وآمنة ومستدامة. وكما أشار نائب الرئيس مايكل بنس الأسبوع الماضي في واشنطن في المؤتمر الدولي السبعين للملاحة الفضائية، ستستخدم الولايات المتحدة جميع الوسائل القانونية والدبلوماسية المتاحة لتهيئة بيئة فضائية مستقرة ومنظمة تتيح الفرص وتنشر الرخاء وتضمن أمننا على كوكب الأرض وفي المساحة الشاسعة للفضاء.

وفي هذا الصدد، يسر الولايات المتحدة اعتماد لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، المبادئ التوجيهية الحادية والعشرين لاستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل وديباجتها، والتي تمثل أفضل الممارسات لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض الآمنة والمسؤولة. وتمثل المبادئ التوجيهية الطويلة الأجل الـ ٢١ للاستدامة معلما هاما في ضمان أن تتمكن جميع الدول من مواصلة الاستفادة من استخدام الفضاء على المدى الطويل.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالقانون الدولي القائم، وتبرز بصفة خاصة معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي لا تزال تشكل الإطار الأساسي للمبادئ التي يمكن أن تساعد على ضمان استمرار استفادة جميع الدول من العروض الفضائية الهائلة المحتملة. وينبغي لجميع الدول أن تصر على العمل على التنفيذ العملي

لهذه المبادئ لتجنب المخاطرة باستقرار وأمن بيئة الفضاء الخارجي. ويؤمن وفد بلدي إيمانا راسخا بأن التنفيذ وما يرتبط به من تعاون دولي، يمكن إنجازه من دون خنق الابتكار الذي لا يزال يتيح الفضاء وفوائده للجميع. وكما أشار إلى ذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء بشأن الشفافية في الفضاء الخارجي وتدابير بناء الثقة في عام ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، يمكن اعتبار بعض المبادئ التوجيهية الطويلة الأجل للاستدامة هي نفسها تدابير محتملة لتدابير الشفافية وبناء الثقة. ويمكن للمبادئ التوجيهية الأخرى الطويلة الأجل المتعلقة بالاستدامة أن توفر أساساً تقنياً لتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة الإضافية.

وكما لاحظت الولايات المتحدة مرارا في اللجنة الأولى وغيرها من المحافل، هناك مخاطر متزايدة من الطبيعة المزدحمة والخلافية للفضاء الخارجي، وتؤثر هذه المخاطر على استدامة الفضاء وأمنه على حد سواء. وكما لاحظ زملاؤنا من المملكة المتحدة بالفعل، فإن الاتصال الفعال فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة لسلامة الرحلات الفضائية أمر بالغ الأهمية. ويجب علينا أن ننشئ ونحافظ على أشكال فعالة وفي الوقت المناسب من الاتصال، ولا سيما بين مشغلي السواتل، لتيسير تبادل المعلومات بشأن هذه الأخطار والحد من المخاطر التشغيلية.

وتعتقد الولايات المتحدة أيضا أنه ينبغي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تشجع جميع الدول التي ترتاد الفضاء على عرض الجوانب الدفاعية لسياساتها الفضائية الوطنية. وقد يوفر تبادل المعلومات هذا سياقا هاما لمجموعة كاملة من أنشطة الأمن القومي في الفضاء الخارجي ويمكن أن ييسر زيادة الفهم المتبادل للنوايا بحيث لا يؤدي سوء الاتصال إلى زيادة خطر سوء التقدير.

وبالنظر إلى الاهتمام المشترك بالفضاء والحد من المخاطر التي تهدد أنشطة الفضاء الخارجي التي يضطلع بها كل منا، تعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي لجميع الدول التي ترتاد الفضاء الانخراط بنشاط مع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وكذلك في المناقشات ذات الصلة بأمن الفضاء في جنيف ونيويورك. وينبغي أن تواصل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولجنتيها الفرعيتان العمل كمنتدى رئيسي للأمم المتحدة لإجراء مناقشات بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول أن تكون مستعدة للعمل بصورة بناءة من أجل النهوض بتدابير الشفافية وبناء الثقة السارية في محافل الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع قرار معروض الآن على اللجنة الأولى بشأن ”تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“ (A/C.1/74/L.55). ويطلب مشروع القرار هذا مدخلات من الدول الأعضاء بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة التي نفذتها وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣. كما يطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنسيق تدابير الشفافية وبناء الثقة هذه في منظومة الأمم المتحدة إلى جانب آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن المدخلات الوطنية وتقرير الأمانة العامة سيسمحان للمناقشات بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء، خلال الدورات المقبلة للجمعية العامة بأن تتقدم إلى المرحلة التالية، وهي دراسة جوانب التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة وما يرتبط بها من تعاون دولي. وقد تساعد هذه المدخلات أيضا على صياغة أفكار جديدة للحفاظ على الظروف المواتية لبيئة فضائية آمنة ومستقرة ومستدامة من الناحية التشغيلية لصالح جميع الأمم.

السيدة زو روي (الصين) (*تكلمت بالصينية*): مع تطور تكنولوجيا الفضاء الخارجي والتوسع في أنشطة التطبيقات

الفضائية، يتزايد تشابك أمن الفضاء الخارجي واستدامته وتتزايد في ذات الوقت التحديات التي تواجههما معا. فمن ناحية، أثر تدهور البيئة الفضائية وزيادة الحطام الفضائي تأثيرا سلبيا على أمن الفضاء الخارجي بطرق لا يمكن تجاهلها. ومن ناحية أخرى، يزداد الاتجاه نحو سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه تسارعا. وهذه هي أكبر التحديات التي تواجه أمن الفضاء الخارجي واستدامته.

ومن الواضح أن الصكوك القانونية الدولية القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي معيبة لا تحظر وضع أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي. ويسلم المجتمع الدولي عموما بالحاجة إلى التفاوض على صكوك قانونية جديدة تتناول تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي وإبرامها للتعويض عن أوجه القصور السائدة. ولذلك السبب اقترحت الصين وروسيا في مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واقترحتا أن تنشئ الجمعية العامة فريقا من الخبراء الحكوميين معنيا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لإجراء مناقشات متعمقة بشأن عناصر هذه الوثائق القانونية. وقد قدم فريق الخبراء الحكوميين العديد من الاقتراحات القيمة، حتى وإن لم يعتمد، للأسف، تقريرا نهائيا. غير أنه أرسى أساسا قويا للعمل في المستقبل بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومن المأمول فيه أن تبدي جميع الأطراف بشكل كامل الإرادة السياسية وأن تدعم البدء الفوري في العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعتقد الصين أن تدابير الشفافية وبناء الثقة الملائمة والممكنة تفضي إلى زيادة الثقة المتبادلة وتقليل سوء التقدير. ويمكن لهما أن يكملا الصكوك القانونية ولكنهما لا يحلان محلها. وقد اتخذت الصين، في السنوات الأخيرة، سلسلة من الخطوات الإيجابية في مجال تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. فقد نشرت الصين أربع كتب بيضاء بشأن أنشطتها الفضائية، متناولة بالتفصيل سياستها الفضائية وما تعتزم القيام به من أنشطة. وفي امتثال صارم لمقتضيات اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، تسجل الصين معلومات بشأن الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. وقد أصدرت الصين، في الكثير من عمليات إطلاقها الفضائية الرئيسية، إعلانات عن طريق وسائط الإعلام أو قامت بالتواصل والتنسيق مباشرة مع البلدان أو المنظمات الدولية ذات الصلة.

وتشارك الصين بنشاط في أنشطة تخفيف مخاطر الحطام الفضائي في إطار الآليات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، وقد أصدرت تدابيرها المحلية لإدارة تخفيف مخاطر الحطام الفضائي. ووفقا للإحصاءات العالمية المتعلقة بالحطام الفضائي القابل للفهرسة حديثا الذي أضيف في السنوات الأخيرة، فإن الكمية الإجمالية للحطام الفضائي من الصين أظهرت معدل نمو يكاد يكون صفرا.

كما نظمت الصين بنشاط زيارات لمواقع الإطلاق الفضائي ودعت ممثلي مختلف البلدان إلى الصين في مناسبات عديدة لمتابعة عمليات الإطلاق الفضائية. وكذلك تلتزم الصين بالتعاون الدولي في مجال الفضاء، حيث وقعت أكثر من ١٣٠ اتفاقا أو مذكرة تفاهم للتعاون الفضائي مع أكثر من ٤٠ بلدا ومنظمة دولية. ونحن نقدم خدمات إطلاق السواتل لأكثر من ١٠ بلدان.

وفي السنوات الأخيرة، اضطلع مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بقدر كبير من العمل المثمر بشأن أمن الفضاء الخارجي وفقا لولاية كل منها. ولكل منبر تقسيم خاص به للمسؤوليات ومجالات التركيز، ويتضح اتجاه التكامل المتعدد التخصصات بصورة متزايدة. إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه يسيران جنبا إلى جنب مع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وتعزيز التبادلات في مجال الفضاء والتعاون فيما بين البلدان.

وتلتزم الصين التزاما راسخا بتعددية الأطراف وتشجع الأمم المتحدة على مواصلة الاضطلاع بدورها بوصفها المنبر الرائد في مجال الفضاء الخارجي وتدعم وكالات الأمم المتحدة في تعزيز التعاون والتنسيق. وقد أنشأت اللجنتان الأولى والرابعة التابعتان للجمعية العامة منابر قوية لهذه الأغراض، في سعيهما إلى الإسهام معا في تحقيق أهداف السلام والأمن والاستدامة الطويلة الأجل في الفضاء الخارجي. وستواصل الصين المشاركة في الجهود الدولية ذات الصلة بتحقيق تلك الأهداف.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يولي الاتحاد الروسي أهمية خاصة للنظر في المسائل المتصلة بأثر النشاط الفضائي على الأمن والاستقرار الدوليين.

ونحن جميعا ندرك أن رفاه فرادى الدول ورفاه البشرية جمعاء يعتمد بصورة متزايدة على استخدام الفضاء وتكنولوجيات الفضاء. فقد كان النشاط الفضائي للدول يستند، حتى وقت قريب، إلى قواعد ومبادئ واضحة ومفهومة للقانون الدولي للفضاء. وظلت معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تشكل حجر الزاوية في هذا القانون الذي يشمل جميع القواعد والمبادئ الرئيسية التي تحكم الأنشطة الفضائية، منذ عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ قد عفا عليها الزمن – وهي مفارقة تاريخية من حقبة ماضية – وأن قواعدها ومبادئها لم تعد تعكس الحالة في الفضاء الخارجي، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي وظهور مخاطر وتهديدات جديدة على البرامج الفضائية الوطنية والتحول التدريجي للفضاء الخارجي كمجال للنشاط البشري.

واستنادا إلى هذه التحولات، يجري استخلاص عدد من الاستنتاجات التي تشكل خطرا على الأمن الدولي. وتعمل البلدان الغربية بنشاط على تعزيز مفهوم المنافسة فيما بين الدول في الفضاء الخارجي، مما يجعله مجالا متنازعا عليه بصورة متزايدة. ويجري اقتيادنا بحذر فائق لنقبل بفكرة أن المنافسة ستؤدي حتما إلى حالات أزمات لا يمكن حلها إلا بالقوة. وقد أصبحت فكرة نشر منظومات أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي أكثر شيوعا في الغرب.

وعليه، هناك صورة مثيرة للفضول تظهر. فبلدان الغرب تحديدا هي التي تقوم بتطوير الأنشطة الفضائية بنشاط أكبر، حيث يتزايد عدد المشاركين من الدول ومن الجهات الفاعلة من غير الدول في مختلف البرامج الفضائية التي تشغل باطراد الفضاء المحيط بالأرض. ونتيجة لذلك، أصبح الفضاء الخارجي مجالا متنازعا عليه. غير أن البلدان الغربية تفضل، لسبب ما، عدم التحدث عن سيطرة الدول على هذه الجهات الفاعلة استنادا إلى التشريعات الفضائية القائمة بل، إلى حماية نشاط هذه الجهات الفاعلة من أي نوع من أنواع التهديد الخارجي. ولا يتعارض هذا المنظور مع أحكام معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ المذكورة أعلاه فحسب، بل وكذلك مع الممارسة الدولية القائمة المتمثلة في تنظيم جميع أشكال النشاط البشري.

إننا نشهد الآن فرض مفهوم ما يسمى بالسلوك المسؤول في الفضاء. وفي كل مرة تتكرر فيها هذه الفكرة، يدفعنا ذلك إلى التساؤل عما هي المشكلة في أحكام معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، فيما يتعلق بهذا السلوك المسؤول. وما في ذلك الاتفاق تحديدا الذي يعترض عليه معارضوه؟ واستنادا إلى آخر الأحداث، يبدو أن الناشطين الذين يروجون لهذا المفهوم الجديد لا يعجبهم المبدأ التأسيسي المكرس في الصك المتعدد الأطراف لعام ١٩٦٧، وهو أنه ينبغي لأي نشاط في الفضاء الخارجي أن يسهم في تعزيز التعاون الدولي وصون السلام وتعزيز الأمن الدولي.

ومع أخذ الأحداث الأخيرة في الاعتبار، ولا سيما الإعلانات المتعلقة بخطط لنشر أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي، يطرأ سؤال آخر: هل يندرج نشر الأسلحة في الفضاء

الخارجي، ما يشكل تهديدا للأمن الدولي، ضمن ما يسمى بالسلوك المسؤول من قبل الجهات الفاعلة في مجال الفضاء؟ يبدو أن زملاءنا الغربيين سيجيبون بشكل لا لبس فيه بالإيجاب، وهذا هو بالضبط السبب في أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ لم تعد تروق لهم.

وأود أن أتناول موضوعا آخر بالغ الأهمية. تشير بعض الدول بصورة متزايدة إلى فكرة أن المركبات الفضائية يمكن أن تستخدم كأسلحة، على سبيل المثال، لتحييد سواتل دول أخرى أو مهاجمة أهداف أرضية. بالطبع لا يمكن، من وجهة نظر تكنولوجية، استبعاد مثل هذا العمل. غير أن هذه الأنشطة المتعمدة تتعارض، من وجهة نظر قانون الفضاء الحديث، مع أحكام معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ التي يجب أن تمتنع أطرافها عن أي نشاط فضائي من شأنه أن ينشئ عقبات أو صعوبات أمام قيام الدول الأخرى بأنشطتها الفضائية الخاصة.

وإذا قبلنا فكرة أن أي ساتل أو مركبة فضائية في المدار يمكن اعتبارها سلاحا، فإن أي ساتل في المدار، بما في ذلك السواتل التي تطلقها المؤسسات التجارية بل ومراكز البحوث الجامعية، ينبغي أن تعتبر تهديدا للأمن الدولي أو الوطني. ونحن ضد هذا التفكير. لقد اعتبرنا دائما أن جميع السواتل الموجودة في المدار حول الأرض تدخل بصورة مشروعة في إطار مفهوم استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وإذا كان لدول أخرى تفسير مختلف، فإننا نحن المجتمع الدولي في خطر حقيقي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن منع تسليح الفضاء وإبقائه خاليا من أي نوع من الأسلحة هو أحد عناصر الجهود الجماعية لصون السلم الدولي وتعزيز الأمن العالمي. وثمة جانب حاسم آخر هو إزالة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الأنشطة الفضائية وتهيئة الظروف المواتية للنشاط الفضائي المستدام والشفاف والذي يمكن التنبؤ به. وهذان العنصران متساويان في الأهمية. وهذا الفهم للمسائل الأمنية يدعم تقاسم السلطة بين لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ومما لا شك فيه أن هناك صلة وثيقة بين عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من ناحية، وعمل مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، من ناحية أخرى، تعزيزا للهدف النهائي لعمل جميع هذه الهياكل، ألا وهو ضمان الأمن الدولي بجميع جوانبه. مع ذلك، وبالنظر إلى الأدوار المتميزة لهذه الكيانات – ولكل منها مهامه الخاصة – فإن خلط جداول أعمالها أو طمس الخطوط الفاصلة بين ولاياتها من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية وغير مرغوب فيها. وفي هذا الصدد، نحن ضد المحاولات الرامية إلى استخدام منبر نزع السلاح لعرض ومناقشة المسائل التي درستها لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية دراسة فعالة وشاملة.

وبناء على ذلك، يساورنا القلق إزاء محاولات آلية نزع السلاح النظر في مسائل مثل مكافحة الحطام الفضائي والتقارب الخطير بين الأجسام والخروج عن المدار على نحو غير منضبط وإلغاء الضوابط التنظيمية لحركة المرور في الفضاء في سياق مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن ضد هذا الخلط بين المسائل، التي نعتبرها محاولة متعمدة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن المسألة الملحة بشكل فريد المتمثلة في وضع أسلحة في الفضاء القريب.

وندعو جميع الدول إلى توحيد قواها للتركيز على المسألة ذات الأولوية المتمثلة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، نحن على استعداد للتعاون مع جميع البلدان، دون استثناء، لإيجاد وتطوير تدابير عملية لحماية إنجازاتنا المشتركة واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء.

السيدة ماك لوغلين (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر أعضاء حلقة النقاش على عروضهم القيمة.

إن الحالة الراهنة للتقدم التكنولوجي مقترنة بالدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه الجهات الفاعلة الخاصة الجديدة العاملة في الفضاء الخارجي من العوامل الحاسمة في التطور السريع لاستكشاف الفضاء الخارجي وتطبيقاته في الأغراض السلمية. وفي حين أن عددا متزايدا من البلدان يصل إلى الفضاء الخارجي، فإن أصحاب المصلحة من القطاع الخاص هم الذين يقودون بصورة متزايدة التطورات في هذا القطاع. وحتى البلدان التي ليس لديها برنامج فضاء خاص بها تستفيد من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية من خلال تطبيقاتها العديدة، مثل الاتصالات والملاحة الساتلية ورصد الأرض، من بين مجالات أخرى. وهذه التطورات، إلى جانب الطابع المزدوج لتكنولوجيا الفضاء، تجعل من الضروري معالجة جوانب جديدة لم تجر دراستها بعد بشكل خلاق وشامل بطريقة تشجع على التبادل فيما بين مختلف المحافل والسياقات التي يناقش فيها الفضاء الخارجي. ونعتقد أن أي تقدم في هذا المجال ينبغي أن يميز بوضوح بين مخاطر السلامة المتصلة بالزيادة المستمرة في الاستخدامات السلمية للفضاء، مثل الازدحام في المدارات الأكثر فائدة والمخاطر التي يشكلها الحطام الفضائي، والمخاطر الأمنية المتصلة بإمكانية نشوب نزاع مسلح في الفضاء الخارجي.

ويجب أن يكون الهدف الرئيسي هو ضمان أن يظل الفضاء بيئة آمنة يمكن فيها لجميع أصحاب المصلحة مواصلة العمل في ظل حد أدنى من القيود. وفيما يتعلق باستدامة الفضاء الخارجي، رحبنا باعتماد لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بعد ثماني سنوات من العمل، المبادئ التوجيهية الـ٢١ بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ونعتقد أن التعاون الدولي سيكون حاسما في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية. ولذلك فإن الأرجنتين تؤيد التفاوض تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح على معاهدة ملزمة قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وريثما يتسنى تحقيق ذلك، فإن اعتماد تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي هو، دون شك، أمر مناسب وضروري. وفي هذا الصدد، نأمل أن تستمر المناقشات في هيئة نزع السلاح بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

السيدة أرخنارد (سويسرا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر أعضاء فريق المناقشة الثلاثة على عروضهم الثاقبة.

وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة وأيدته سويسرا، نود أن نتشاطر أفكارنا بشأن مثال محدد ردا على السؤالين ١ و ٢: ”ما هي المسائل المتعلقة بأمن الفضاء واستدامته على حد سواء؟وكيف يمكن دفع العمل الدولي قدما ؟“،على التوالي. والمسألة التي حددناها كمثال هي جمع الأنشطة الفضائية المشار إليها باسم ”عمليات الالتقاء والقرب“، بما في ذلك عمليات الصيانة في المدار وأنشطة إزالة الحطام بصورة نشطة.

من الواضح، من ناحية، أن هذه الأنشطة يمكن أن تسهم في تعزيز استدامة الأنشطة الفضائية – مثلا، عن طريق إطالة عمر تشغيل السواتل، مما يجعلها أكثر استدامة، أو عن طريق خفض مخاطر تشغيل السواتل في بيئة الحطام الفضائي. وسيتعين إجراء عمليات الالتقاء والقرب وفق معايير أمان عالية، ولا سيما من أجل التقليل إلى أدنى حد من خطر توليد حطام في حالة وقوع حادث. ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام هذه الأنشطة بطرق عدائية، وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون هناك جوانب أمنية مرتبطة بها.

ورداً على السؤال ٢، بشأن سبل المضي قدماً، نرى أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفريقها العامل الجديد المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد سيكونان الإطار الصحيح لمعالجة جوانب السلامة والاستدامة في عمليات الالتقاء والقرب، التي سيتعين تناول جوانبها الأمنية في منتدى لنزع السلاح.

وقبل أن أختم، أود أن أعرب عن تقديرنا لهذه الجلسات المشتركة للجنتين الأولى والرابعة، لأننا نراها فرصة جيدة لتبادل الآراء بطريقة تشمل قطاعات وتخصصات متعددة.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمشاركين في حلقة النقاش للرد على التعليقات والأسئلة التي أثارها أعضاء اللجنتين الأولى والرابعة خلال المناقشة المشتركة التي جرت اليوم.

السيدة راجاغوبالان (مؤسسة أبحاث الرصد) (*تكلمت بالإنكليزية*): كان أحد الأسئلة هو ما إذا كان ينبغي سد الثغرات في التدابير القائمة من منظور السلام أو من خلال المجال الأمني أو من خلال الحوار السياسي. وكما قيل في العروض الأولية، ينبغي تناول جميع المسارات في آن واحد. إذ لا يمكن الاختيار بين المجالات. فتدابير الشفافية وبناء الثقة، على سبيل المثال، لا تعمل في فراغ. ونحن بحاجة إلى متابعة تدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل بناء قدر أكبر من الثقة بين الجهات الفاعلة بغية التوصل إلى تدابير أكثر إلزاما قانونيا، أو حتى اعتماد تدابير يمكن التحقق منها. وكما قيل أيضا في البداية، فإن تلك المصطلحات لا يستبعد بعضها بعضا، ولكنني أعتقد أيضا أن القضايا السياسية تشكل عقبة. والمشكلة ليست في أن الحكومات والدول لا تفهم التحديات أو حتى سبيل المضي قدما، ولكن من الواضح أن القضايا السياسية التي لا علاقة لها بالفضاء قد اعترضت الطريق. ولذلك ينبغي متابعة جميع المسارات بالتوازي، وفي نفس الوقت، بحيث يتم بناء قدر أكبر من الثقة المتبادلة.

وكما ذكرت من قبل، يمكن أن يتم ذلك من خلال عمليات حوار متعددة داخل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي لها ولاية تغطية الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي، وكذلك في محافل أخرى مثل هيئة نزع السلاح وغيرها من المنابر. ينبغي متابعة هذه المسارات بالتوازي. وتلك هي الكيفية التي أود أن ننظر فيها إلى المسألة.

والتحقق والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج هما مسألتان تعقدان الأمور. وقد جعلت طبيعة الاستخدام المزدوج للفضاء الخارجي، على وجه الخصوص، المناقشات أصعب بكثير. ويمكن استخدام أي شيء يصل إلى الفضاء الخارجي بطرق متعددة. ففي حين أن قطعة من التكنولوجيا يمكن أن يكون لها استخدام مدني سلمي تماما، فإنها يمكن أيضا أن تستخدم بطرق خبيثة أخرى. ولذلك فإن جانب الاستخدام المزدوج قد يزيد من صعوبة المناقشات، ولكني أرى أن البلدان تحتاج إلى التعجيل بإجراءاتها وتجاوز الكلام الرنان من أجل البدء في إحراز تقدم بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة والعمل على اعتماد تدابير ملزمة قانونا.

وأعتقد أن مناقشة قد جرت في الصيف الماضي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة الملزمة قانونا. وكان من بين الانتقادات الموجهة إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة عدم الوضوح بشأن كيفية مساءلة البلدان عندما تنتهك التزاماتها التي تعهدت بها في إطار الاتفاقات السياسية. وأشارت المناقشة إلى أن تدابير الشفافية وبناء الثقة الملزمة قانونا قد يكون لها أثر أكبر إلى حد ما على الدول التي تتقيد بالتزاماتها. وهذا أمر بالغ الأهمية. ومرة أخرى، هذه جوانب يمكن مواصلة استكشافها.

لقد كان هناك الكثير من الإسهامات المفيدة ضمن التعليقات، وأنا أتفق معها. فعلى سبيل المثال، أشار زميلنا ممثل الصين إلى مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وإلى فريق الخبراء الحكوميين المعني

باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتدابير الشفافية وبناء الثقة. وتعتبر تدابير الشفافية وبناء الثقة عموما تدابير إضافية مفيدة إلى جانب التدابير القانونية. وأنا أتفق مع ذلك، ولكننا بحاجة أيضا إلى النظر في المناخ السياسي الدولي، الذي لم يكن مواتيا حقا حتى الآن لبناء الجهد المتواصل اللازم لوضع تدابير ملزمة قانونا. ولكن من المهم أن نبذل قصارى جهدنا بالنظر إلى نوع التحديات التي نواجهها، على أن تكون تدابير الشفافية وبناء الثقة نقطة انطلاق ممكنة لوضع معايير للسلوك المسؤول. فهي لا يمكن أن تكون خطوة وسيطة جيدة بين فكرة الاعتراف بالحاجة إلى صك ملزم والإعمال الفعلي لذلك الصك فحسب، بل أيضا طريقة مفيدة لبناء المزيد من الثقة السياسية بين الدول، وهو أمر يتعين معالجته بطريقة أكثر كفاءة.

وقد أشار أحد الزملاء إلى معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، والغموض الذي يحيط بها. وما زلت أقول إن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ لا تزال هي الاتفاق الأساسي عندما يتعلق الأمر بأنشطة الفضاء الخارجي. غير أنها نشأت بالفعل في وقت مختلف جدا، عندما كان وضع أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق أكبر. وقد حظرت المعاهدة بالفعل وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، ولكنها لم تتوقع حقا نوع التهديدات التي نشهدها اليوم، وهو المكان الذي نحتاج فيه إلى بعض التدابير الإضافية. وحتى فيما نضع إطارا لتلك التدابير الإضافية، ستظل أهمية المعاهدة من حيث إدارة الفضاء الخارجي بالغة الأهمية. ولن تحل التدابير الجديدة الملزمة قانونا بأي حال من الأحوال محل معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧.

السيدة هوارد (وزارة التجارة في الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أقول إنني أتكلم بصفتي ممثلة لوزارة التجارة في الولايات المتحدة وإني أقدر تقديرا عاليا الكثير من التعليقات التي استمعت إليها.

لقد كانت بعض الشواغل التي استمعت إليها تتعلق بالتفاعل بين اللجنتين الأولى والرابعة. وسأوجه انتباه الأعضاء إلى أننا نعتمد في حكومة الولايات المتحدة كثيرا على الجهود المشتركة بين الوكالات. ومن خلال الحوار أو التخاطب بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (وكالة ناسا)، وحتى الوكالات المستقلة، مثل لجنة الاتصالات الاتحادية، لا نتمكن من الإعراب عن مصالحنا فحسب، بل وكذلك يتمكن بعضنا من الاطلاع على مصالح البعض الآخر، وبهذه الطريقة نمضي قدما في الحفاظ على مصالحنا وحقوق ملكيتنا بطريقة بناءة للحكومة على نطاق واسع. وأرى أننا بحاجة إلى أن نقدر حقيقة التطور المستمر للمجال الفضائي واستخداماتنا له واعتمادنا عليه. ونحن نشهد ذلك داخل حكومة الولايات المتحدة، في الوقت الذي نقوم فيه بنقل مهمة توفير البيانات المتعلقة بمعرفة أحوال الفضاء من وزارة الدفاع، من خلال موقع space-track.org، إلى مكتبي في وزارة التجارة.

وأود أيضا أن ألفت انتباه اللجنتين إلى أن جهودا مماثلة مشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالفضاء تبذل داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أن هناك فريقا معنيا بالفضاء في المنظمة يمكن الاستفادة منه. وهذه المبادرة اليوم، وهي الجلسة المشتركة للجنتين الأولى والرابعة، هي أيضا مثال قيم جدا على أننا لا نفقد هوياتنا أو مصالحنا أو حقوق ملكيتنا عندما نتواصل ويستمع بعضُنا إلى بعض.

السيدة كولينز أرسينو (مؤسسة العالم الآمن) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الجميع على بياناتهم وتعليقاتهم وأسئلتهم.

وأرى أن البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن دول أخرى عديدة قد حقق غرضه في إثارة بعض المسائل

الرئيسية التي نواجهها. فقد تساءل عن بعض السبل للحد من المخاطر الناشئة عن هذه المسائل وأشار إلى عدة طرق من هذا القبيل، بما في ذلك التعاون والاتصال الفعال والمبادئ التوجيهية وقواعد السلوك.

وأعتقد أن هناك طريقة أخرى للحد من المخاطر، تتمثل في توسيع نطاق النقاش. وتؤثر القرارات المتخذة في هذه الهيئات على الكثير من الناس، ولذلك فإن تقديم معلومات إضافية إلى طاولة المفاوضات يُمكن من اتخاذ قرارات أكثر حكمة، كما وجدنا في حالة النساء اللائي أوصين باتباع نهج ينطلق من القاعدة من خلال العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ونتيجة لذلك، فإن الصناعة والمجتمع المدني، وحتى علماء الفلك الهواة يشاركون. فلدى الناس آراء حول هذه المسألة ويمكن أن يقدموا رؤى وأفكارا جديدة بشأن سبل الحد من بعض هذه المخاطر.

وفيما يتعلق بما إذا كانت المسألة ستسوى في اللجنة الرابعة أو في اللجنة الأولى، فإنني أتفق مع السيدة راجاغوبالان وآخرين في هذه الجلسة على أن اللجنتين يجب أن تشتركا في ذلك الأمر. وأشار المراقب عن الاتحاد الأوروبي وآخرون إلى الفوائد العديدة المستمدة من أصولنا في الفضاء. ومع تزايد عدد هذه الأصول، يزداد ترابط حاجتنا إلى هذه الأصول، وسيؤدي ذلك الترابط المتزايد في حد ذاته إلى تحقيق المزيد من الأمن. ومن خلال توفرنا على معارف بشأن كوكب الأرض والطقس في الفضاء وعلى الأرض، وبشأن أرضنا ومواردنا، فيما نعمل معا ونبني تلك الأصول والاتصالات، فإننا سنعزز أمننا أيضا. وأشار ممثل البرازيل إلى أن هناك العديد من الأجسام ذات الاستخدام المزدوج، ولذلك فمن الصعب جدا تصنيفها إلى فئات منفصلة.

وفيما يتعلق بمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، عندما بدأتُ لأول مرة النظر في مسألة استمرار سريانها وقراءة المعاهدة، اعتقدت ولا أزال أعتقد أنها وثيقة ملهمة – شهادة حقيقية على قدرتنا على إنتاج شيء ذي قيمة كبيرة. ومع ذلك، لا بد لي من القول أيضا إن العالم في عام ١٩٦٧ كان مختلفا للغاية عن عالمنا اليوم. فمن كان يظن أننا سنستخدم هواتفنا المحمولة ومختلف الأساليب الأخرى التي نستخدمها للتواصل بها مع بعضنا بعضا؟ ولذلك، ينبغي لنا أن نستخدم مختلف المحافل المتاحة لإلقاء نظرة على ما ينقصنا وكيف يمكننا المضي قدما بالمسائل ذات الصلة.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): هل هناك أي تعليقات أو أسئلة أخرى للمشاركين في حلقة النقاش؟

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين على عقد هذه الجلسة المفيدة للغاية والمناسبة من حيث التوقيت، وأن أشكر جميع أعضاء حلقة النقاش على مشاركتهم في حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة.

نعتقد أن الفضاء هو التراث المشترك للبشرية وأنه يجب على جميع الدول أن تكف عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى عسكرته. وبينما يتزايد اعتمادنا على تطبيقات الفضاء الخارجي، فإن خطر تسليح الفضاء الخارجي آخذ في التزايد أيضا. وشكلت معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام ١٩٦٧، صكا تاريخيا. وتنص المادة ١ من المعاهدة على ما يلي:

”يباشر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لتحقيق فائدة ومصالح جميع البلدان، أيا كانت درجة نمائها الاقتصادي أو العلمي، ويكونان ميدانا للبشرية قاطبة“.

وقد أدخل هذا الحكم الذي يبدو حميدا مفهوما جديدا وهاما، وهو أن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكون لصالح جميع البلدان ومصلحتها.

وعلى الرغم من الطابع التاريخي للاتفاق، تم الاعتراف بوجود ثغرات بعد اعتماده بوقت قصير، ولهذا السبب شهدنا مناقشات بشأن عدة مقترحات لسد تلك الثغرات، ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي. إلا أنه، للأسف، لم يتم إحراز التقدم الذي كنا نصبو إليه. ونعتقد أن هناك حاجة إلى سد الثغرات في قانون الفضاء الدولي بغية ضمان ألا يهدد أحد الأنشطة السلمية أو تطبيق تكنولوجيات الفضاء لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد سمعنا من جميع أعضاء فريق المناقشة اليوم أن الإطار والقواعد القانونية الحالية غير كافية بوضوح لضمان السلامة والأمن في الفضاء الخارجي أو لمنع حدوث سباق تسلح هناك. ومن المؤكد أن هناك قيمة لاتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة، كما سمعنا اليوم، وما فتئنا ندعم تدابير الشفافية وبناء الثقة الرئيسية القائمة. غير أنها لا يمكن أن تحل محل الصكوك الملزمة قانونا. ويمكن إحراز تقدم فيما يخص كلا الأمرين في آن واحد. ونوافق على أن الأمرين لا يستبعد أي منهما الآخر؛ وينبغي ألا يصبح اتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة ذريعة لعدم إحراز أي تقدم بشأن الإطار القانوني.

إن باكستان، بوصفها طرفا في جميع معاهدات الأمم المتحدة الأساسية الخمس المتعلقة بالفضاء ومؤيدة لجميع المبادرات الرئيسية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تلتزم التزاما قويا بمبدأ استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية والحفاظ على البيئة الفضائية الهشة من أجل المنفعة الجماعية للبشرية جمعاء. وتؤيد باكستان جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السبل والوسائل القائمة للحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية والبحث عن سبل ووسائل جديدة.

وننوه بالمبادرات والآليات التي تضطلع بها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لوضع تدابير للشفافية وبناء الثقة بين الدول الأعضاء لضمان استدامة وصون السلم والأمن العالميين في إطار قانون الفضاء الدولي. وعلاوة على ذلك، تقدر باكستان دور اللجنة في تطوير النظام القانوني العالمي للفضاء الخارجي وإطار حوكمة الفضاء.

ونرى أن هناك حاجة إلى إطار دولي ملزم قانوناً وقائم على توافق الآراء، يتعين أن تقوم فيه جميع المحافل ذات الصلة، بما فيها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر نزع السلاح، بالأدوار المسندة إليها على النحو الواجب في إطار ولاياتها مع ضمان التكامل. ولهذا الغرض، تواصل باكستان العمل بأكثر الطرق البناءة الممكنة لإحراز تقدم بشأن توافق الآراء.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تشجع كولومبيا استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما من خلال مختلف وسائل التعاون الدولي، وتدعو إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تكرر كولومبيا تأكيد الحاجة إلى اعتماد تدابير لضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل وتعرب عن قلقها إزاء التهديد الناجم عن الكميات المتزايدة من الحطام الفضائي وعدم التيقن من استغلال الموارد الفضائية والكويكبات ونشر أسلحة أو استخدامها في الفضاء الخارجي وإمكانية حدوث سباق تسلح. كما تؤكد من جديد التزامها باستخدام الفضاء الخارجي واستغلاله للأغراض السلمية وحدها. وبالمثل، ترى كولومبيا أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تؤدي، بسبب أنشطتها في الميادين العلمية والتقنية والقانونية وفي تعزيز الحوار الدولي وتبادل المعلومات، دورا أساسيا في زيادة الشفافية وبناء الثقة بين الدول وضمان تخصيص الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ولذلك، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في شؤون الفضاء الخارجي واستخدام

الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وأنه ينبغي دراسة قانون الفضاء القائم في سياق ذلك الإطار بروح من التعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، تعتقد كولومبيا أنه ينبغي للجنة أن تواكب أهم التطورات في محافل أخرى، مثل مؤتمر نزع السلاح، وأن تواصل المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومن المهم أيضا مواصلة بذل الجهود الرامية إلى اعتماد تدابير طوعية، مثل المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات وتدابير الشفافية وبناء الثقة وقواعد السلوك الآمن والمسؤول في الفضاء الخارجي، والتي تتيح، فضلا عن كونها تستهدف الحفاظ على بيئة الفضاء للأجيال المقبلة، فرصة ممتازة لمنع الأعمال العدوانية التي يحتمل أن تكون استفزازية في الفضاء الخارجي.

أخيرا، ترى كولومبيا أنه على الرغم من أنه ليس لدى البلدان النامية صناعة فضائية متطورة للغاية، فإن إمكانية قيامها بذلك في المستقبل لا ينبغي إنكارها أو الحد منها. وبناء على ذلك، يجب الحيلولة دون تسبب السياسات والإجراءات الموضوعة للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الحوادث في الفضاء في مشاكل طويلة الأجل لعمليات الإطلاق التي ستقوم بها مستقبلا البلدان التي بدأت أولى خطواتها الاستكشافية في هذا المجال.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): أود الآن أن أعطي المتحاورين فرصة للإدلاء بتعليقات إضافية، إذا رغبوا في ذلك.

السيدة راجاغوبالان (مؤسسة أبحاث الرصد) (*تكلمت بالإنكليزية*): أُثيرت نقطتان ممتازتان. أولا، لا تزال معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، تشكل الصك التاريخي أو الاتفاق التأسيسي بشأن الفضاء الخارجي. إن نقاط التذكير بأن الفضاء هو تراثنا المشترك وأنه يجب تعزيز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية نقاط صحيحة للغاية. ولكن من المهم أيضا أن نتذكر أن بيئة اليوم تختلف اختلافا طفيفا عن بيئة عام ١٩٦٧، مع ظهور تكنولوجيات جديدة وضرورة إيلاء مزيد من الاعتبار لكيفية تأثيرها على المسائل المتعلقة بأمن الفضاء واستدامته.

وبالنظر إلى التحديات التي نواجهها اليوم، نحتاج أيضا إلى أن نكرر التأكيد على أن الفضاء هو حقا من المشاعات العالمية. فالإجراءات التي تتخذها إحدى الدول يمكن أن تؤثر على عدد كبير من الدول الأخرى. وعلى الرغم من أن بعض الدول قد لا يكون لديها برنامج فضائي نشط، فإن كل دولة ستتأثر بالإجراءات التي تتخذها دولة أخرى، وهو أمر من المهم أن ننتبه له، بالنظر إلى نوع الاختلافات التي نراها من بعض الدول اليوم. فعلينا جميعا مسؤولية جماعية ومسؤولية فردية على السواء، ويتعين على كل دولة فضائية أن تأخذ هذا الأمر مأخذ الجد.

ثانيا، الحطام مسألة هامة ينبغي معالجتها. فهو عادة ما يناقش في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وغيرها من المنصات، ولكننا نحتاج أيضا إلى النظر في التكوّن المتعمد للحطام. وفي نهاية المطاف، ونظرا لأنه لا يوجد فرق مادي بين الحطام الفضائي والأجسام الفضائية، فإن الحطام الفضائي مشكلة حقيقية. ونحن بحاجة إلى توضيح المسائل الناشئة عن الحطام الفضائي والنظر في الأنشطة التي لا تسهم في توليد الحطام. ومرة أخرى، ينبغي لهذه المناقشات أن تجرى على منصات متعددة.

فالفضاء سلعة محدودة. ويتعين اتخاذ تدابير لتعزيز الطبيعة المستدامة للفضاء الخارجي. ويلزم إجراء عملية شاملة تشمل جميع أصحاب المصلحة المختلفين على مستويات متعددة وعلى مختلف المنابر. ولا بد من اتخاذ مبادرات لضمان الطابع المستدام للفضاء الخارجي على المدى الطويل. فيتعين على جميع الدول أن تعالجها على سبيل الأولوية.

السيدة هوارد (وزارة التجارة في الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ليست لدي تعليقات أخرى.

السيدة كولينز أرسينو (مؤسسة العالم الآمن) (*تكلمت بالإنكليزية*): لدي تعليقان آخران أود أن أدلي بهما. الأول يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة القادمة، فكما ذكرت السيدة راجاغوبالان. يمكن لهذه التكنولوجيات أن تكون إما مكسبا للجميع أو خسارة لنا جميعا. وينبغي للجنتين الأولى والرابعة وغيرهما المساعدة في التقرير بشأن كيفية تحقيق ذلك.

لقد تحدثت النساء، في استطلاع آراء النساء الذي أشرت إليه من قبل، عن إعادة تعريف الأمن وإدراج الأمن الاقتصادي كجزء رئيسي من تعريف جديد. ومن بين الأشياء التي يوفرها لنا الفضاء فرص اقتصادية جديدة؛ فهو ينمو في أعمال تجارية جديدة وفي إيجاد فرص عمل جديدة هنا على الأرض. وثمة جانب رئيسي آخر للأمن يتعلق بجمع المعرفة، سواء كانت معرفة بالأرض أو كيف يعمل كوكبنا وما يمكننا القيام به للحفاظ على استدامته، من ناحية، أو التحقق مما يحدث ونحن نتوصل إلى معاهدات عديدة، من ناحية أخرى.

ثانيا، كما ذكر ممثل الفلبين، أود أن أعيد التشديد على أهمية التوازن بين الجنسين في جميع هذه المسائل.

الرئيس المشارك بحر العلوم (*تكلم بالإنكليزية*): كما ذُكر آنفا، سيقوم الرئيسان المشاركان بإعداد وإصدار موجز لحلقة النقاش وجلسة التحاور التي تمت في جلسة اليوم المشتركة للجنتي الجمعية العامة الأولى والرابعة.

وقبل أن نختتم أعمالنا اليوم، أشكر المتحاورين وجميع الوفود على عروضهم وبياناتهم الثاقبة بشأن الموضوع والمواضيع الإرشادية لمناقشتنا اليوم، وكذلك على التعاون والدعم اللذين قدما لي ولزميلي السفير ساشا سيرجيو يورنتي سوليس، ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ونحن ننجز مهامنا كرئيسين مشاركين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.